السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

دمشق وريفها.. فخ الوظائف الرقمية بين الوهم والواقع

دمشق/ مرجانة اسماعيل

في ظل التحول الرقمي السريع الذي تشهده سوريا، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس اليومية، ليس فقط للتواصل الاجتماعي والترفيه، بل أيضاً كبوابة للبحث عن الوظائف وفرص العمل.

لكن ما يبدو في البداية نافذة أمل، يتحول أحياناً إلى فخ خطير، حيث يستغل المحتالون حاجة الباحثين عن عمل ويأسهم في ظل ظروف اقتصادية صعبة، عبر نشر إعلانات وظائف مزيفة.

هالة، خريجة كلية الإعلام من جامعة دمشق، تروي تجربتها: "كنت أبحث عن فرصة عمل تساعدني على تحمل مصاريف المنزل، فوجدت إعلاناً على إحدى صفحات الفيسبوك يطلب موظفة تسويق لشركة دولية، وأكدت صاحبة الإعلان أنها تستطيع تأمين وظيفة لي مقابل رسوم بسيطة. بعد أن دفعت المبلغ المطلوب، اختفت كل الوسائل التي تربطني بها، وأغلقت الحسابات والهواتف».

من جانبه، يوضح المهندس فراس أيوب، خبير الأمن السيبراني من ريف دمشق، أن انتشار الاحتيال الوظيفي على الإنترنت أصبح ظاهرة عالمية، مستفيداً من أدوات الذكاء الاصطناعي.

ويقول المهندس: "يقوم المحتالون باستخدام خوارزميات متقدمة لإنشاء إعلانات وظائف تبدو مقنعة وواقعية، مع مراعاة الاختلافات اللغوية والثقافية، حتى تجعل الضحية تصدق أنها فرصة حقيقية. هذه الأدوات تمكنهم أيضاً من إنشاء مواقع وصفحات مزيفة، وسرقة هوية المستخدمين رقمياً وأموالهم بسهولة».

ويشير أيوب إلى أن طرق الاحتيال متعددة، منها "بيع الوهم"، حيث تُعرض وظائف بأجور مغرية وشروط مرنة لجذب أكبر عدد ممكن من المتقدمين، ثم يُطلب منهم دفع رسوم للتسجيل أو التدريب، أو حتى "مصاريف السفر والتأشيرات" لوظائف وهمية في الخارج، كما أن بعض المحتالين يستغلون المتقدمين مجاناً، عبر تكليفهم بمهام ومشاريع تحت مسمى "اختبار قبول"، ثم يستخدمون هذا العمل دون دفع أي مقابل.

ولفت أيوب إلى علامات تحذيرية يمكن من خلالها كشف الإعلانات الوهمية، منها الرسائل الملحة التي تحث على الإسراع في التقديم، رسائل البريد الإلكتروني غير الاحترافية التي تحتوي على أخطاء إملائية، صفحات التواصل الاجتماعي التي أنشئت حديثاً ولا تحتوي على معلومات واضحة، والمواقع الإلكترونية التي لا تستخدم بروتوكول الاتصال المشفر (HTTPS)، ما يعرض البيانات الشخصية للخطر.

أما من الناحية الاجتماعية والنفسية، فتقول الاختصاصية الاجتماعية والنفسية ريم عبد الله من دمشق: "الخسائر لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تشمل الضرر النفسي. يشعر الضحايا بالإحباط وفقدان الثقة في أنفسهم وفي أي فرصة أخرى، ويختلط لديهم الشعور بالخذلان بالغضب على منصات التوظيف. هذه التجارب تؤدي إلى تآكل الثقة رقمياً وتقوض الاقتصاد رقمياً بشكل عام».

الأسباب الكامنة وراء هذا الانتشار واضحة، بحسب فراس أيوب، الذي يشير إلى سهولة النشر على منصات التواصل الاجتماعي وانعدام الرقابة، ما يتيح للمحتالين الوصول إلى عدد كبير من الناس بسرعة وبتكلفة منخفضة. وأضاف: "البطالة والفقر يزيدان من اليأس لدى الباحثين عن عمل، ويجعلهم أكثر عرضة للوعود الوهمية والإغراءات المالية السريعة».

ضعف الوعي الرقمي هو عامل آخر مهم، خاصة بين الشباب، الذين يفتقرون أحياناً إلى الخبرة الكافية للتعرف على علامات الإعلانات الوهمية. يحذر أيوب من الانجرار وراء عروض مغرية دون التحقق من مصداقية المصدر أو الجهة المعلنة، مؤكداً أن أي شركة شرعية لا تطلب أموالاً مقابل التقديم على وظيفة.

يبقى الحل في رفع الوعي الرقمي بين الشباب وتعزيز ثقافة التحقق من المعلومات قبل الإقدام على أي خطوة مالية أو تقديم بيانات شخصية. كما يجب على الجهات المعنية تعزيز الرقابة على منصات التواصل الاجتماعي ومحاسبة المحتالين لضمان بيئة رقمية أكثر أماناً.

إن واقع الوظائف الرقمية في دمشق وريفها يوضح أن التحديات رقمياً أصبحت حقيقية ولا تقل خطورة عن التحديات الاقتصادية، وأن حماية الباحثين عن العمل تتطلب وعيًا جماعياً ومهارات رقمياً متقدمة، لتجنب الوقوع في فخ الوظائف الوهمية.

اللاذقية... يافعين بلا قيود ولا أوراق تثبت شخصيتهم

اللاذقية/ يوسف علي

في حدود سنّ السابعة عشرة يقف الشاب أو الشابة على هامش الحياة المدنية: لا بطاقة تثبت هويتهم، ولا ورقة تُؤكد جنسيتهم، ولا قيد يتيح لهم عبور الحدود الإدارية بين المحافظات والأرياف بسهولة.

ما يبدو مشكلة إدارية صار بعد سقوط النظام أمراً يومياً يؤثر في حياتهم وامنياتهم بأبسط تفاصيلها، إذ توقّف مكتب الأحوال المدنية عن إصدار الهويات في وقتٍ حساس، عندما بلغ كثير من اليافعين سن الخامسة عشرة الواجبة لإصدار البطاقة، فتزكهم بلا مستندات بينما يطلب إثبات الهوية في كل ميدان.

التحقق عند الحواجز أصبح مشهداً متكرراً شباب يقفون ساعات أمام نقاط تفتيش منتشرة بين الريف والمدينة، أو بين المحافظات، تحمل وجوههم سؤالاً واحداً لا جواب له أين بطاقاتكم الشخصية؟ . الحواجز الأمنية، كما يقول أولئك الذين يمرّون بها يومياً، لا تفرّق بين مَنْ يحملون وثيقة أو لا لكن عدم وجود وثيقة يزيد من احتمال توقيف مؤقت، تأجيل للمعاملات، أو رفض للسفر والانتقال للعمل.

وفي بلد تتكثف فيه الحواجز وتختلف فيه الإجراءات من محافظة إلى أخرى، تتحول الهوية إلى بوابة عبور أو عائق يفرض قيوداً على حرياتٍ أساسية.

بعيداً عن نقاط التفتيش، يعيش اليافعون حالة من الضياع القانوني: لا تسجيل لتغيير الوضع الأسري، صعوبة في الحصول على خدمات صحية أو تعليمية مرتبطة بالوثائق، وامتناع مؤسسات عن تقديم معاملات تتطلّب هوية ثابتة، حتى شركات الاتصال تتمنع من أن تبيعهم خطوط اتصال لعدم وجود ما يثبت وجودهم.

ومع غياب سجل مدني فعال يعمل بكفاءة، يصبح الشاب أو الشابة عرضة للتهميش ومعرّضاً لاستغلالاتٍ متعددة من تأخير الالتحاق بالمدارس أو الجامعات إلى عوائق في سوق العمل الرسمي الذي لا يعترف إلا بالوثائق.

ومن زاوية إنسانية تبدو القضية أكثر قسوة، يجد المراهقون الذين كانوا يتطلعون لبداية حياتهم العملية أو لاستكمال دراستهم أن غياب البطاقة يربك مخططاتهم ويقوض ثقتهم بالمستقبل، حتى أن الأسر التي حاولت تسجيل أبنائها وجدت أن الواقع الجديد يفرغ من معناه إجراءات كانت روتينية من قبل، لتتحول إلى عملية معقّدة لا مخرج لها إلا بعودة نظام سجل مدني فعّال أو بآلية طوارئ تعيد إصدار الوثائق.

الأزمة ليست مجرد نقص في طابعات أو نماذج، بل ثغرة تترك أجيالاً بلا هوية رسمية في وقت يحتاجون فيه إلى إثبات وجودهم القانوني أمام أي سلطة أو مؤسسة.

وفي بلد يخطّط فيه الأمن بالمدني، تصبح البطاقة أكثر من ورقة؛ إنها درع من البيروقراطية ومن الاحتكاك اليومي مع محاور القوة، وغيابها يترك آثاراً تتجاوز الأزمة الإدارية لتصل إلى جوهر المواطنة نفسها.

سوء الطرقات ورداءتها وشكاوى الأهالي في درعا جنوب سوريا

درعا/ رجاء مختار

يعيش السكان الأحياء الجنوبية من مدينة درعا ومحيطها، يومياتهم وسط طرق ممزقة وحفر عميقة ومطبات غير آمنة تجعل التنقل في أرجاء المحافظة تحدياً مستمراً للسائقين والمشاة على حدّ سواء.

رغم التطورات السياسية والأمنية في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، فإن واقع البنية التحتية على الأرض يعكس وضعاً بعيداً عن التحسّن المطلوب، ما جعل معاناة الأهالي من رداءة الطرق واحدة من أبرز الشكاوى اليومية.

على الطريق الذي يربط بين مدينة درعا وريفها الشرقي، يركن صالح سيارته عند حافة حفرة واسعة وسط الزفت المتهالك. يقول بحسرة: "هذا الطريق تحول إلى شيء لا يُطاق، الحفر عميقة بحيث تضطر أن تسلك مساراً طويلاً لتجنّبها، وهذا يستهلك وقتاً ووقوداً أكثر مما ينبغي"، فهو ليس وحده من يعاني، بل عشرات السائقين الذين يتنقلون يومياً بين القرى والمراكز التجارية داخل المحافظة.

في حي درعا البلد، يشكو ناصر من الطرق الداخلية التي يخوضها كل صباح ذهاباً إلى عمله في ورشة نجارة: "الطرق هنا ليست فقط غير معبدة جيداً، بل في بعض الأزقة لا يمكن المرور إلا بحذر شديد لأن الأرض غير مستوية، والنتيجة أن السيارات تتعرض لأعطال متكررة"، يعاني ناصر وغيره من أهل الحي من ارتفاع تكاليف صيانة المركبات بسبب هذه الحالة، ما يزيد من العبء الاقتصادي على العائلات التي تكافح بالفعل من أجل توفير متطلبات الحياة اليومية.

في قرى ريف درعا الغربي، يروي فراس، وهو سائق شاحنة نقل بضائع بين البلدات: "في فصول الأمطار، هذه الطرق تتحول إلى ما يشبه الطرقات الوعرة في الجبال، لا يمكنني نقل البضائع في الوقت المحدد لأن الطريق يصبح مغطى بالطين والمياه. لقد خسرت عقوداً بسبب تأخر الشاحنات"، ويتكرر هذا المشهد في كثير من المناطق الريفية، حيث تفتقر الطرق الرئيسية والداخلية إلى صيانة مناسبة أو تحسينات تمنع تجمع المياه أو انهيار الأسفلت.

وفي مدينة نوى، يصف باسل، وهو سائق سيارة نقل صغيرة، كيف أثرت حالة الطرق على حركة النقل الجماعي: "ركاب الحافلات يشكون دائماً من تأخر الحافلات بسبب الحفر، وهذا يخلق غير نظام في مواعيد الوصول للعمل أو للمدارس"، هذه الشكاوى تبدو شائعة بين سكان درعا، خصوصاً مع غياب علامات المرور واللافتات التحذيرية في كثير من الأماكن، ما يزيد من مخاطر الحوادث المرورية، خصوصاً في ساعات الليل.

السكان لا يربطون معاناتهم فقط بالطرق البلدية، بل يشملون أيضاً الطريق الدولي الواصل بين درعا ودمشق الذي يعاني هو الآخر من آثار الإهمال وأحياناً الأحداث الأمنية المتواصلة التي تؤثر على سلامته واستقراره.

لكن حتى قبل بدء أي مشاريع إصلاح، يشتكي كثير من الأهالي من تأثير سوء الطرق على الخدمات الطبية الطارئة. في أحد الأحياء الجنوبية، يروي علي كيف تأخرت سيارة الإسعاف في الوصول إلى حالة طارئة بسبب الحفر العميقة على الطريق الرئيسي: "كل ثانية تهم عندما يكون هناك مريض، لكن الطرق جعلت الوصول صعباً جداً".

أهالي درعا يشيرون أيضاً إلى أن سوء الطرق يفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف النقل. بالنسبة لتجار صغيرين مثل مروان، فإن الطريق السيئ يعني ارتفاع تكلفة توصيل البضائع وزيادة الأسعار على المستهلك النهائي: "الطرقات السيئة تؤثر في كل شيء... سعر النقل أعلى، وهذا ينعكس على أسعار السلع في المتجر».

في الريف الشرقي، يضيف حسن، مزارع ينتقل يومياً من قريته إلى سوق المدينة: "أنا لا أطلب مستحيلاً، فقط طريقاً يمكنني استعماله دون خوف من تعطل العجلات أو تلف المحاصيل أثناء النقل». قصص كهذه تعكس واقعاً معيشياً يربط بين جودة الطرق ومدى قدرة الناس على كسب رزقهم أو تأمين خدمات أساسية لأسرهم.

رغم كل الشكاوى، يلحظ بعض السكان أنه تم وضع خطط وإعلانات عن مشاريع صيانة وإعادة تأهيل للطرق الكبرى، مؤكدين رغبتهم في رؤية هذه الخطط تتحقق على أرض الواقع بسرعة أكبر.

ويقول سامي، أحد سكان الريف: "نحن نسمع عن مشاريع لتحسين الطرق، لكننا نريد أن نراها تنتقل من الوعود إلى التنفيذ الحقيقي... هذا سيغيّر حياتنا».

هكذا تبقى حالة الطرق ورداءتها في درعا بنداً رئيسياً في قائمة مطالب الأهالي، الذين يعانون يومياً من التنقل في طرق تشكل أحياناً أخطاراً على السلامة وتحديات اقتصادية على سبل العيش، ويسعون إلى تحسين ملموس للبنية التحتية تجعل الحركة أسهل وأكثر أماناً في المحافظة.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٩٨ - الأربعاء ١٧ كانون الأول ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

هجوم تدمر... رسالة تؤكد وجود التشدد داخل القوات الحكومية.. أم اختبار للتنسيق السوري-الأميركي؟

جاء الهجوم الذي استهدف دورية واجتماعاً أمنياً سورياً-أميركياً قرب مدينة تدمر شرقي البلاد ليطرح تساؤلات جوهرية حول أهدافه الحقيقية: هل كان رسالة مباشرة لضرب مسار التنسيق المتصاعد بين واشنطن والحكومة السورية الانتقالية في ملف مكافحة الإرهاب، أم إثبات لوجود متشددين إسلاميين داخل هيكلية القوات الحكومية؟ والأهم، ما هي مآلات هذا التصعيد على المشهد الأمني في وسط سوريا؟.»٢

داعش يعود بصمت... خطر يتصاعد في سوريا

رغم الهزائم العسكرية التي مُني بها تنظيم داعش الإرهابي في سوريا خلال السنوات الماضية، إلا أن التنظيم ما زال يشكّل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار، مستفيداً من الفراغات الأمنية واتساع الجغرافيا السورية، ولا سيما في مناطق البادية.

ويؤكد الهجوم الأخير الذي استهدف جنوداً أميركيين قرب تدمر خلال اجتماع أمني مشترك، أن التنظيم لم يفقد قدرته على التخطيط والتنفيذ، وأنه لا يزال قادراً على توجيه ضربات نوعية تحمل رسائل سياسية وأمنية خطيرة.

وتتحمل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا العبء الأكبر في مواجهة هذا الخطر المستمر،

فمنذ دحره جغرافياً، لم تتوقف قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي عن ملاحقة خلاياه النائمة، وتنفيذ عمليات أمنية معقّدة في ظل الظروف الاستثنائية، ونقص الموارد والضغوط السياسية والأمنية المتعددة.

ولا يقتصر التحدي على الجانب العسكري فقط، بل يمتد إلى عبء إنساني وأمني ثقيل، يتمثل في إدارة ملفات آلاف المعتقلين من عناصر داعش وعائلاتهم في المخيمات والسجون، وعلى رأسها مخيم الهول، الذي يشكّل قنبلة موقوتة تهدد بإعادة إنتاج التطرف في حال غياب حلول دولية جادة.

ورغم المناشدات المتكررة، لا تزال الإدارة الذاتية تتحمل هذه المسؤولية نيابة عن المجتمع الدولي، وتواجه تحديات إضافية ناتجة عن الهجمات المتكررة وعدم الاستقرار في مناطق أخرى من سوريا، مما يمنح داعش الفرص لإعادة التموضع والتحرك.

ومع ذلك، تواصل قواتها التنسيق مع التحالف الدولي، إدراكاً منها أن مكافحة الإرهاب تتطلب جهداً جماعياً طويل الأمد.

إن خطر داعش لم ينتهِ بعد، والهجوم الأخير دليل واضح على ذلك، وفي ظل هذا الواقع تبرز الإدارة الذاتية كخط الدفاع الأول في مواجهة الإرهاب، مقدّمة تضحيات كبيرة ليس لحماية مناطقها فقط، بل لحماية الأمن الإقليمي والدولي بأسره.

هيئة التحرير

باحث اجتماعي: السلم الأهلي والتعايش المشترك ضروري لبناء سوريا المستقبل

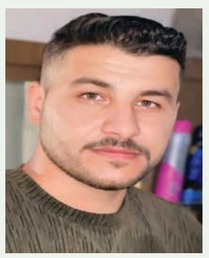

بعد سنوات من الحرب والنزاع، أصبحت سوريا في حاجة ماسة إلى إعادة بناء علاقات الثقة بين مكوناتها المختلفة، وتعزيز قيم السلم الأهلي والتعايش المشترك، هذا التعايش ليس فقط خياراً بل هو ضرورة إذا كانت سوريا تريد أن تنهض من جديد وتستعيد مكانتها كدولة حاضنة لكل أبنائها.»٣

عجلة الحياة تدور: نساء دمشق يعِدن تشكيل سوق العمل تحت ضغط الحرب والاقتصاد

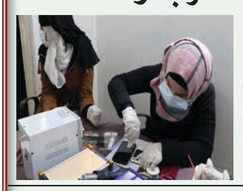

شهدت دمشق في السنوات الأخيرة توسّعاً ملحوظاً في مشاركة النساء في مهن ومجالات عمل كانت تقليدياً تُعتبر حكراً على الرجال. هذا التحوّل لا يعد فقط مؤشّراً على تغيّر اجتماعي، بل على واقع اقتصادي صعب: كثير من الأسر فقدت معيلها بسبب الحرب أو الهجرة أو البطالة، فتولت النساء مسؤولية إعالة العائلة، فانخرطن في وظائف متعددة، من قيادة سيارات أجرة إلى بيع الخضار أو الطعام في الشارع، لتأمين لقمة العيش.»٤

الضربات الأمريكية على فنزويلا.. امتداد للصراع القديم بين البلدين أم غطاء سياسي للتنافس بين القوى العظمى

رغم ردود الفعل الدولية الواسعة، واستنكار جماعات حقوق الإنسان العمل العسكري المكثف في أمريكا اللاتينية، والتحذير من أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تصعيد خطير في المنطقة، برّر الرئيس الأميركي الضربات التي وجهتها بلاده لعدة زوارق قرب فنزويلا بالقول «هذه الزوارق تستخدمها عصابات إرهابية لنقل مخدرات خطيرة».»٥

سوريا: عدالة معلقة... بين الأمل والخيبة

بعد عام كامل تقريباً على سقوط نظام بشار الأسد، لا يزال السؤال الأكثر إلحاحاً لدى السوريين في وسط سوريا والعاصمة، بل في كل المدن التي عانت من قمع وعنف طويلين: كيف تتحقّق العدالة للضحايا بعد سنوات من الظلم؟ في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية الانتقالية، تبدو الإجابات على هذا السؤال معقدة، بين أمل بخطوات أولى نحو العدالة وواقع يتسم بالبطء والتردد في تحقيق المساءلة الحقيقية.»٦

هجوم تدمر... رسالة تؤكد وجود التشدد داخل القوات الحكومية أم اختبار للتنسيق السوري-الأميركي؟

جاء الهجوم الذي استهدف دورية واجتماعاً أمنياً سورياً–أميركياً قرب مدينة تدمر شرقي البلاد ليطرح تساؤلات جوهرية حول أهدافه الحقيقية: هل كان رسالة مباشرة لضرب مسار التنسيق المتصاعد بين واشنطن والحكومة السورية الانتقالية في ملف مكافحة الإرهاب، أم إثبات لوجود متشددين إسلاميين داخل هيكلية القوات الحكومية؟ والأهم، ما هي مآلات هذا التصعيد على المشهد الأمني في وسط سوريا؟.

وأقرت وزارة الداخلية في الحكومة السورية الانتقالية على لسان المتحدث باسمها نور الدين البابا، بأن منفذ هجوم تدمر الذي أسفر عن مقتل وإصابة جنود أميركيين ومترجم مدني هو أحد عناصر الوزارة وكان من المفترض فصله بعد ثبوت تبنيه لأفكار متشددة، إلا أن ذلك تأخر بسبب العطلة الإدارية.

وكشفت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أن الهجوم وقع أثناء اجتماع أمني مشترك بين مسؤول عسكري أميركي ومسؤول من وزارة الداخلية في الحكومة السورية الانتقالية، خُصص لبحث سبل مكافحة تنظيم "داعش" والحد من تحركات خلاياه في البادية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول أميركي قوله إن جنوداً أميركيين كانوا يؤمنون حماية الاجتماع إلى جانب عناصر من قوات الأمن السورية، حين تعرض الموقع لهجوم مفاجئ، وأشار المسؤول إلى أن الولايات المتحدة ردت سريعاً عبر إرسال مقاتلتين من طراز "إف-١٦" حلقتا فوق مدينة تدمر ومحيطها، في رسالة ردع واضحة عقب الهجوم.

بالتوازي مع ذلك، نفذت قوات التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش عملية أمنية واسعة في مدينة تدمر ومحيطها، شملت دخول رتل عسكري إلى المدينة، ونفذت تمشيط وملاحقة لخلايا التنظيم، كما نفذ الطيران الحربي الأميركي غارات جوية استهدفت عدة مواقع في البادية السورية، في إطار عملية عسكرية أعقبت الهجوم.

ونفذت المقاتلات الأميركية عمليات تمشيط مكثفة في عمق البادية، بينما فرضت قوى الأمن الداخلي التابعة للحكومة السورية الانتقالية حظراً للتجوال داخل مدينة تدمر، مع انتشار دوريات مشتركة للأمن الداخلي وقوات التحالف في أحياء المدينة.

وأكد مراسلون ميدانيون أن حركة السير على الطريق الدولي دير الزور–دمشق توقفت مؤقتاً، وسط تحليق كثيف للطيران، في حين تدخلت مروحيات أميركية لإجلاء المصابين إلى قاعدة التنف لتلقي العلاج.

في أول تعليق سياسي، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن الهجوم وقع في "منطقة شديدة الخطورة" من سوريا، مؤكداً أن بلاده ستشن هجوماً انتقامياً ضد تنظيم "داعش"، وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أن منفذ الهجوم تم القضاء عليه، وهو ينتمي إلى تنظيم "داعش"، مشيرة إلى أن الهجوم استهدف دورية سورية–أميركية خلال اجتماع أمني مشترك.

وقال وزير الدفاع الأميركي بيتر هيغسيث إن "قوات شريكة قضت على الإرهابي الذي نفذ الهجوم"، مضيفاً أن استهداف الأميركيين "سيُقابل بملاحقة وقتل دون رحمة"، كما أدان المبعوث الأميركي إلى سوريا توماس باراك الهجوم، مؤكداً التزام واشنطن بمواصلة الشراكة مع الأطراف السورية لهزيمة الإرهاب.

بدورها، قدمت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) تعازيها للجيش الأميركي وشعب الولايات المتحدة، مؤكدة إدانتها للهجوم "الإرهابي»، وقال القائد العام لقسد، الجنرال مظلوم عبدي، إن ازدياد هذه الهجمات يعكس حاجة ملحة لتعزيز الجهود المشتركة على المستوى الوطني لمكافحة الإرهاب وخلاياه.

وأكدت "قسد" في بيان رسمي أن قواتها، بالتنسيق مع التحالف الدولي، لن تسمح للتنظيمات الإرهابية بإعادة تنظيم صفوفها أو تهديد أمن المنطقة، مشددة على أن الرد على الجهات المنفذة والداعمة للهجوم سيكون "حازماً ومباشراً".

ويأتي هجوم تدمر في سياق تصاعد ملحوظ لنشاط خلايا "داعش" في البادية السورية، مستفيدة من اتساع الجغرافيا وصعوبة السيطرة الأمنية الكاملة عليها، ورغم الضربات المتتالية التي يتلقاها التنظيم، وآخرها العمليات المشتركة التي أعلنت عنها القيادة المركزية الأميركية أواخر تشرين الثاني الماضي، إلا أن الهجوم الأخير يعكس قدرة التنظيم على تنفيذ عمليات نوعية تستهدف أهدافاً حساسة.

وفي ظل هذا التصعيد، يفتح هجوم تدمر الباب أمام مرحلة جديدة من العمليات العسكرية والأمنية في وسط سوريا، ويعيد طرح سؤال محوري: هل ينجح هذا الهجوم في إرباك التنسيق السوري–الأميركي، أم أنه سيدفع نحو توسيع هذا التنسيق وتحويل البادية إلى ساحة مواجهة مفتوحة مع ما تبقى من تنظيم "داعش"؟.

محافظة السويداء على أبواب كارثة صحية

في أعقاب موجات النزوح الواسعة التي شهدتها محافظة السويداء منذ اجتياحها من قبل قوات الحكومة المؤقتة والقوات الموالية لها منتصف شهر تموز الماضي، دخل القطاع الصحي مرحلة حرجة جعلت عشرات الآلاف من سكانها يعانون من مخاطر صحية تهدد حياتهم، وخاصة في مراكز الإيواء المؤقتة، وحالات الأمراض المزمنة والحالات الطارئة، نتيجة عدم القدرة على تأمين الكثير من أدويتهم.

وتدهورت الخدمات الصحية الأساسية مع خروج معظم المستشفيات عن الخدمة ونفاد الأدوية الحيوية، مما وضع مرضى المكر والكلى والسرطان والقلب والفشل الكلوي والأمراض المزمنة الأخرى، أمام خطر يهدد حياتهم.

وتؤكد مصادر محلية ومنظمات إنسانية خروج المستشفى الوطني بالسويداء، وبعض المرافق الصحية الأخرى عن الخدمة بسبب انقطاع الكهرباء ونفاد الأدوية واللوازم الطبية، إضافةً إلى تدنّي قدرة نقل المرضى والإخلاء الطبي في ظل تزاحم المرضى على المستشفى بسبب تحويل عدد كبير من الحالات المرضية من المشافي الأخرى إلى المشفى.

وقال أحد الأطباء العاملين في مديرية الصحة «كل يوم نفقد مريضاً يمكن إنقاذه لو توفرت حقنة أو قنينة سيروم، وأضاف «الأوضاع في مشافي المحافظة الأخرى ليس أفضل حالاً من المستشفى الوطني بالسويداء».

وناشدت الجهات الصحية المحلية المنظمات الدولية للإسراع بإرسال الأدوية والمساعدات الطبية والإنسانية العاجلة، وحذّرت من «كارثة صحية وشيكة» إذا استمر نقص الأدوية واللوازم الطبية، إضافةً إلى تدنّي قدرات نقل المرضى والإخلاء الطبي، مما جعل حالات الطوارئ والعمليات الجراحية والعلاجات المنهجية تتأخر أو تتوقف، فتزايدت حالات الوفاة التي كان يمكن تفاديها لو توافرت خدمات طبية منتظمة.

خروج عن الخدمة

يعيش القطاع الصحي في محافظة السويداء واحدة من أسوأ أزماته منذ سنوات، فالمستشفيات شبه مشلولة، والأدوية نادرة، والكوادر الطبية تعمل بأدواتها البسيطة وسط انقطاع متواصل للكهرباء والمياه.

وأكدت مصادر من المستشفى الوطني بالسويداء خروج بعض المرافق الصحية عن الخدمة لأوقات طويلة بسبب انقطاع الكهرباء ونفاد الأدوية واللوازم الطبية والنقص الكبير في معظم الاختصاصات الطبية، إضافةً إلى تدهور الوضع الحالي دون تدخل فوري، خاصة مع قدوم فصل الشتاء المعروف ببرده القارس في المحافظة.

المشافي الأخرى

في مدينة صلخد جنوب السويداء، يعاني المشفى من نقص المازوت لتشغيل المولدات الكهربائية التي يعتمد عليها المشفى، وسيارات الإسعاف التي تتوقف عليها حياة المرضى.

ويقول مدير المشفى إن توقف الكهرباء ونفاد الوقود ينعكس سلبياً على المشفى، نظراً لتوقف أجهزة الإنعاش والعناية المركزة وغرف العمليات والمختبرات وبنوك الدم، التي تعتمد على التغذية الكهربائية لحفظ العينات وضمان سير العمل الطبي.

ويشير إلى أن «النقص الحاد في المواد المخبرية والمعقمات والمسكنات والمميعات والصادات الحيوية النوعية، يهدد استمرارية تقديم العلاج للمواطنين».

وفي مدينة شهبا شمال السويداء يعمل المشفى الوطني فوق استطاعته، بسبب تعطل جهاز التعقيم وجهاز التحاليل الكيميائية ونفص المواد المخبرية، ويعمل عناصر الكادر الطبي بدون راتب أو دعم يساعدهم على تجاوز أوضاعهم الاقتصادية الصعبة، فيضطرون إلى التنقل على حسابهم الخاص لعدم وجود آليات لنقل الموظفين من وإلى المشفى.

وفي مشفى قرية سالي شرق السويداء يواجه الأطباء وطاقم التمريض ضغطاً كبيراً بسبب الشحّ في الأدوات والمستلزمات الطبية والمعدات التشخيصية والأدوية.

وحسب مدير المشفى «يتم توزيع المهام بين الأقسام لتأمين الإسعافات الأولية بما تيسّر، في ظل صعوبات لوجستية أعاقت التعامل مع الحالات الحرجة».

هل تصبح البيانات حجر الأساس للمرحلة المقبلة من التحول الرقمي في الشرق الأوسط؟

في الشرق الأوسط، غالباً ما يجري الحديث عن التحول الرقمي من زاوية المدن الذكية، والخدمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتطبيقات الرقمية الموجهة للمستخدمين. غير أن ما يغيب عن الواجهة هو طبقة أكثر عمقاً وأشد تأثيراً: البنية التحتية للبيانات، التي تشكّل الأساس الحقيقي لكل هذه الابتكارات.

ومع التسارع الهائل في نمو أحجام البيانات، وتحول أحمال العمل إلى نماذج آنية وموزعة ومدفوعة بالذكاء الاصطناعي، تبدو المرحلة المقبلة من التحول الرقمي في المنطقة مرهونة بقدرة المؤسسات على تخزين البيانات ونقلها وإدارتها وضمان استدامتها على نطاق واسع، وليس فقط بامتلاك تطبيقات متقدمة أو قدرات حوسبة عالية.

يقول عويس محمد، المدير الإقليمي ومدير المبيعات لمنطقة الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا وشبه القارة الهندية في شركة «ويسترن ديجيتال»، إن وتيرة نمو البيانات في المنطقة تفوق توقعات كثير من المؤسسات. ويضيف، في حديث خاص، أن هذا النمو يتسارع مع توسع الحكومات والشركات في برامج التحول الرقمي الوطنية، والبنى التحتية السحابية، ومبادرات الذكاء الاصطناعي، وأنظمة المدن الذكية.

وتنعكس هذه الديناميكية في التوسع السريع لسوق مراكز البيانات في الشرق الأوسط، الذي يُتوقع أن ينمو من نحو ٥٫٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٩٫٦١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٩٫٥٢ في المائة. غير أن الأرقام وحدها لا تكشف القصة كاملة، إذ تكمن الأهمية الحقيقية في طبيعة هذا النمو والعوامل التي تقوده، والتي تضع البيانات في قلب الأولويات الرقمية للمنطقة.

قطاعات تقود انفجار البيانات

على خلاف المراحل الأولى من الرقمنة التي انصبت على تحديث أنظمة تقنية المعلومات، يأتي النمو الحالي مدفوعاً بقطاعات كثيفة البيانات بطبيعتها. وتشمل هذه القطاعات التحول الحكومي، وأنظمة الهوية الرقمية الوطنية، والطاقة، والتقنية المالية، والإعلام والترفيه، والخدمات اللوجستية، والاتصالات.

ويوضح محمد أن هذه القطاعات تعتمد على منصات غنية بالبيانات وأحمال عمل كثيفة، تتراوح بين مكتبات الفيديو الضخمة، والمعاملات المالية عالية التردد، والبيئات الصناعية المعتمدة على المستشعرات، والخدمات الحكومية الرقمية الفورية. ومع ازدياد حجم هذه الاستخدامات وتعقيدها، لم تعد أنظمة التخزين مجرد وسائط للحفظ، بل تحولت إلى مكوّن استراتيجي يتطلب موازنة دقيقة بين السعة والأداء والكفاءة التشغيلية

اختناقات غير مرئية في البنية التحتية

رغم التقدم اللافت، تواجه المؤسسات في المنطقة تحديات متزايدة في بنى التخزين. ويتمثل أحد أبرز هذه التحديات في كيفية التوفيق بين توسيع السعة وتحسين الكفاءة.

ويشير محمد إلى أن البنى الحالية تجد صعوبة في مواكبة النمو السريع للبيانات غير الهيكلة، ما يستدعي ثلاثة تحولات رئيسية. الأول يتمثل في زيادة كثافة التخزين عبر تقنيات متقدمة مثل التسجيل المغناطيسي العمودي المساعد بالطاقة (ePMR)، والتسجيل المغناطيسي المتداخل (SMR)، والتقنيات المعتمدة على الهيليوم، إلى جانب تطوير أقراص التسجيل المغناطيسي بمساعدة الحرارة (HAMR) لتمديد القدرات التخزينية مستقبلاً.

ويوضح أن الانتقال من أقراص بسعة ٢٦ تيرابايت إلى أخرى بسعة ٣٢ تيرابايت لتخزين إكسابايت واحد من البيانات يمكن أن يقلل عدد الرفوف والأقراص بنحو ١٩ في المائة، مع خفض ملموس في استهلاك الطاقة.

أما التحول الثاني فيكمن في فصل مكونات التخزين عن الحوسبة والشبكات، بدلاً من الاعتماد على البنى المتقاربة التقليدية، التي تفرض توسعاً غير ضروري في جميع الموارد في آن واحد. ويؤكد محمد أن تقنيات «NVMe over Fabric» تتيح توسيع التخزين والحوسبة بشكل مستقل، وتوفر مرونة عالية لدعم بيئات الذكاء الاصطناعي كثيفة الأداء.

ويتمثل التحول الثالث في تحسين نظافة البيانات وإدارة دورة حياتها، إذ يؤدي تراكم البيانات القديمة والمكررة وغير المُدارة، سواء داخل المؤسسات أو في السحابات، إلى تضخم غير مبرر يعرقل كفاءة تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي.

ضغوط متزايدة في القطاعات سريعة النمو

من بين أبرز المفاهيم الخاطئة، بحسب محمد، الاعتقاد بأن الاعتماد الكامل على حلول التخزين «الفلاشي» هو الخيار الأمثل دائماً. ويؤكد أن هذا النوع من التخزين ضروري للأحمال الحرجة، إلا أن غالبية البيانات تكون «دافئة» أو «باردة»، ويمكن خدمتها بكفاءة أعلى وتكلفة أقل عبر الأنظمة المعتمدة على الأقراص التقليدية.

ويحذر من أن تجاهل طبيعة الحمل التشغيلي قد يقود إلى حلول مبالغ في تصميمها، مرتفعة التكلفة، وغير قابلة للاستدامة على المدى الطويل.

كما يشير إلى اتجاهات إقليمية لا تزال أقل وضوحاً في التقارير العالمية، أبرزها الاستثمارات الحكومية المكثفة في برامج الذكاء الاصطناعي الوطنية ومراكز البحث والتدريب، والتي تولد طلباً غير مسبوق على تخزين البيانات غير الهيكلة. ويضيف أن تبني بنى التخزين المفصولة عن الحوسبة وتقنيات «NVMe-oF» يتسارع في المؤسسات، بعد أن كان مقتصراً على شركات الحوسبة العملاقة.

التخزين بوصفه قدرة استراتيجية

من الألعاب الإلكترونية إلى الإعلام والسحابة والمؤسسات، يتضح أن انفجار البيانات يمثل اتجاهاً لا رجعة فيه. ويؤكد محمد أن أقراص التخزين عالية السعة تشكّل العمود الفقري لأحمال الذكاء الاصطناعي، لما توفره من جدوى اقتصادية على نطاق واسع.

ويرى أن المؤسسات التي ستقود المشهد الرقمي خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة هي تلك التي تنظر إلى البنية التحتية للبيانات باعتبارها قدرة استراتيجية، لا مجرد تحديثات تقنية متفرقة. ويخلص إلى أن «المؤسسات التي تفهم طبيعة أحمالها وتخطط لها بوعي لن تتمكن فقط من إدارة بياناتها بكفاءة، بل ستكتسب ميزة تنافسية حقيقية من خلال قرارات أسرع ومنظومات رقمية أكثر مرونة واستدامة».

مسد يحتفي بذكرى تأسيسه ويجدد عهده لسوريا ديمقراطية لا مركزية

أقام مجلس سوريا الديمقراطية احتفالية سياسية جماهيرية في صالة شتو بمدينة الحسكة شمالي شرقي سوريا، تكريماً لمسار النضال المشترك من أجل الحرية وبناء سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المجلس.

وشهدت الاحتفالية مشاركة واسعة لممثلين عن الأحزاب السياسية، والتنظيمات النسائية، والقوى المجتمعية الفاعلة، إلى جانب ممثلي الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية، وشيوخ عشائر عربية وكردية.

وافتتحت الفعالية بكلمة ترحيبية ألقتها الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية في الجزيرة، فيفيان بحو أوسي، أكدت فيها أن هذه الذكرى لا تُقاس بزمنها، بل بحجم التضحيات التي قدّمتها الشعوب وبالطريق الذي شقّته بإرادتها ودمائها.

وأوضحت أن عشر سنوات من عمر مجلس سوريا الديمقراطية لم تكن مجرد تجربة سياسية، بل مساراً لإعادة الاعتبار للإنسان ومحاولة لكتابة صفحة جديدة في تاريخ البلاد، لا تقوم على القوة والسلاح، بل على إرادة الشعب وكلمته الحرة.

وأشارت إلى أن سقوط النظام في ذكراه الأولى أثبت أن من ظنّ نفسه مالكاً للبلاد فشل في كسر إرادة الناس، لأن التاريخ لا يرحم، لافتة إلى أن مسد خاض خلال هذه السنوات اختباراً حقيقياً لبناء نموذج جديد في منطقة أنهكتها الحروب، ورغم الضغوط والتحديات، بقي متمسكاً بمشروع ديمقراطي قائم على التنوع والعدالة الاجتماعية، يضع المرأة في الصفوف الأولى، ويمنح الشباب دوراً شريكاً، ويكفل للمكونات إدارة شؤونها.

وشددت على أن المجلس لم يدافع يوماً عن سلطة، بل عن الإنسان وكرامته وحقه في الحرية، مؤكدة أن المرحلة الراهنة تتطلب حماية ما تحقق وتعميق أسس الإدارة الذاتية بوصفها حلاً وطنياً لسوريا ومشروعاً مفتوحاً لكل من يؤمن بسوريا ديمقراطية لا مركزية تضمن كرامة جميع أبنائها.

عقب ذلك، ألقت الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، ليلى قره مان، كلمة أكدت فيها أن سوريا تمر اليوم بلحظة مفصلية تحتاج إلى رؤية صادقة تعيد للسوريين حقهم في العيش بكرامة وعلى قدم المساواة، مشيرة إلى أن تضحيات الشابات والشباب الذين سطروا ملاحم البطولة تشكل مصدر قوة ودافعاً للاستمرار.

وأوضحت أن إحياء الذكرى العاشرة لتأسيس المجلس، بالتزامن مع الذكرى الأولى لسقوط النظام، لا يهدف إلى استذكار الماضي فحسب، بل إلى تجديد روح الشراكة الوطنية وترسيخ القيم الديمقراطية بوصفها خيار المستقبل.

وأضافت أن تأسيس مسد جاء في مرحلة شديدة التعقيد من تاريخ سوريا، اتسمت بالحروب والتفكك وصعود التنظيمات الإرهابية، وكان استجابة وطنية لإنقاذ البلاد ووقف نزيف الدم وفتح أفق لحل سياسي شامل.

وأكدت أن المجلس حمل منذ انطلاقه مشروع سوريا الديمقراطية التعددية اللامركزية، لا كشعار، بل كممارسة سياسية، معتبرة أن وحدة السوريين كانت ولا تزال الأساس لبناء سوريا المستقبل، وأن اللامركزية شرط للاستقرار، وأن الإدارة الذاتية تمثل مشروعاً وطنياً لسوريا كلها.

وفي ختام كلمتها شددت على أن المرحلة الانتقالية الراهنة تضع البلاد أمام خيارين، إما بناء دولة عادلة، أو الانزلاق نحو الفوضى، مؤكدة أن مسؤولية القوى الوطنية اليوم هي تحويل هذه المرحلة إلى نقطة انطلاق نحو سوريا حرة ديمقراطية لا مركزية، تصون حقوق جميع السوريين والمهجرين.

كما ألقى الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، حسين عثمان، كلمة هنأ فيها مجلس سوريا الديمقراطية وجميع القوى والتنظيمات السياسية المنضوية تحت سقفه، إضافة إلى عموم الشعب السوري، بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس مسد، التي تتزامن مع سقوط نظام البعث، معتبراً أنها لحظة تاريخية شكلت بداية مرحلة جديدة في تاريخ البلاد عنوانها السعي نحو الحرية والديمقراطية وبناء الدولة على أسس عادلة.

وأوضح عثمان أن مسد تأسس في مرحلة كانت فيها الحرب تمزق الجغرافيا السورية، وفي ظل غياب أي إطار وطني جامع يعبر عن تطلعات السوريين، ومن رحم تلك الظروف الصعبة انبثق المجلس حاملاً رؤية سياسية جديدة، ومشكلاً مظلة وطنية جامعة للإدارة الذاتية الديمقراطية، واحتضن في صفوفه قوى سورية متعددة من مختلف المكونات، واضعاً هدفه الأساس صياغة سوريا جديدة تقوم على الشراكة واللامركزية، وتضع حداً لحقبة طويلة من الاستبداد والتهميش.

قفزة لافتة في تشخيص اضطراب فرط الحركة وتشتّت الانتباه لدى البالغين

سجّلت ألمانيا خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً غير مسبوق في تشخيص اضطراب فرط الحركة وتشتّت الانتباه (ADHD) لدى البالغين، ولا سيما بين الفئة العمرية دون الأربعين عاماً، فيما ظلّ الرجال في الصدارة من حيث عدد الحالات، مع تقلّص الفجوة بين الجنسين حتى قاربت المساواة في عام ٢٠٢٤.

وبحسب دراسة أعدّها المعهد المركزي لأطباء التأمين الصحي القانوني، ونُشرت في «دورية الأطباء الألمان الدولية»، ارتفعت نسبة التشخيصات الجديدة لكل ١٠ آلاف شخص من المؤمن عليهم قانونياً من ٨٫٦ حالات عام ٢٠١٥ إلى ٢٥٫٧ حالة عام ٢٠٢٤، أي بزيادة تقارب ١٩٩ في المئة خلال أقل من عقد.

وأظهرت الدراسة أن الارتفاع تسارع بشكل واضح منذ عام ٢٠٢١، خصوصاً بين النساء. ففي ذلك العام بلغ المعدل ١٢٫٧ حالة لكل ١٠ آلاف شخص، قبل أن يقفز إلى ٢٥٫٧ حالة في ٢٠٢٤، بفَضْل النظر عن الجنس.

ولا يقتصر هذا الاتجاه على ألمانيا وحدها؛ إذ تشير معطيات مماثلة إلى زيادة كبيرة في بلدان أخرى. ففي مقاطعة أونتاريو الكندية، ارتفعت وصفات أدوية اضطراب فرط الحركة وتشتّت الانتباه بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣ بنسبة ١٥٧ في المئة.

واعتمدت الدراسة على بيانات الفوترة الخاصة بالمؤمن عليهم الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً لدى ١٧ جمعية لأطباء التأمين الصحي، مع التنويه إلى أن بيانات عام ٢٠٢٤ لا تزال أولية. ويُعدّ التشخيص «جديداً» إذا لم يكن المريض قد حصل على تشخيص بالاضطراب خلال العامين السابقين، على أن تُوثّق الحالة كتشخيص مؤكد.

وأوضحت النتائج أن أعلى معدلات التشخيصات الجديدة سُجّلت بين من هم دون سن الأربعين. ورغم استمرار تفوّق الرجال عددياً، فإن الفجوة بين الجنسين تقلّصت تدريجياً حتى أصبحت شبه متساوية في عام ٢٠٢٤. وترجّح زفانتيه ماتيس من مستشفى جامعة فرايبورغ أن كثيراً من هذه الحالات كانت موجودة منذ الطفولة، لكنها لم تُشخَّص إلا في سن متأخرة، خاصة لدى الفتيات اللواتي غالباً لا يلفتن الانتباه في المراحل المبكرة.

ويرى الباحثون أن الفقزة في التشخيصات منذ عام ٢٠٢١ تعود إلى عدة عوامل، من بينها ازدياد الوعي المجتمعي بالاضطراب، وإدخال رمز تشخيصي جديد عام ٢٠١٩، إضافة إلى التأثيرات النفسية لجائحة كورونا. ويعتبر خبراء الصحة النفسية أن هذا الارتفاع يحمل جانباً إيجابياً، إذ يتيح للمصابين فرصة الحصول على التشخيص الصحيح والعلاج المناسب.

في المقابل، حذّرت ماتيس من أن الاهتمام الإعلامي المكثف بالاضطراب قد يؤدي إلى «تسييع المفهوم»، حيث قد يعتقد بعض الأشخاص أنهم مصابون استناداً إلى سمات أو تجارب عامة، من دون استيفاء المعايير التشخيصية الدقيقة. وشدّدت على أن التشخيص يتطلب تقييماً متخصصاً وشاملاً.

من جهتها، وصفت ألكسندرا فيليزين من مستشفى جامعة بون وسائل التواصل الاجتماعي بأنها «سلاح ذو حدين»؛ فهي تساهم في رفع الوعي، لكنها قد تدفع البعض إلى طلب التشخيص بناءً على تقييم ذاتي غير دقيق، داعيةً إلى تعاون الخبراء لإنتاج محتوى توعوي موثوق عبر هذه المنصات.

وتشمل أعراض اضطراب فرط الحركة وتشتّت الانتباه ضعف التركيز والانتباه، والاندفاعية، والنشاط الحركي المفرط. ووفق وزارة الصحة الألمانية، يشترط لتشخيص الحالة استمرار هذه الأعراض مدة لا تقل عن ستة أشهر وفي أكثر من مجال من مجالات الحياة.

ولا يحتاج جميع المصابين إلى علاج، إلا أن الأدوية تُعدّ الخيار الأول عند الضرورة في سن البلوغ، بحسب أندرياس رايف من مستشفى جامعة فرانكفورت. ويتوقع الخبراء أن يتباطأ معدل الزيادة في التشخيصات مستقبلاً مع تحسّن الكشف المبكر في مرحلة الطفولة، على غرار ما حدث في الولايات المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٢٫٥ في المئة من البالغين في ألمانيا يعانون من هذا الاضطراب.

فهد الوكيل... حارس مرمى من رموز كرة اليد السورية

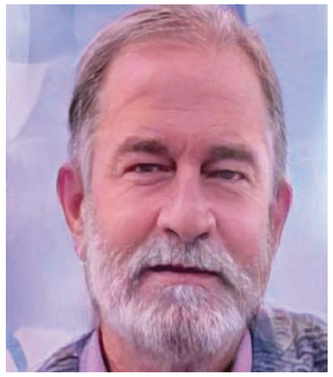

قدّمت كرة اليد السورية عبر تاريخها عدداً من حراس المرمى المتميزين الذين كان لهم دور حاسم في نتائج المباريات، ويبرز من بينهم اسم الحارس القدير فهد الوكيل، الذي عُرف برشاقته العالية ونظرته الثاقبة وحركته الدائمة وشجاعته الكبيرة داخل الملعب، إضافة إلى قدرته اللافتة على إغلاق مرماه وجعل مهمة التسجيل عليه صعبة للغاية أمام منافسيه.

وتميّز الوكيل بثقة كبيرة في حماية مرماه وبسالة واضحة في التصدي للهجمات، إلى جانب امتلاكه خاصية التسديد المباشر من مرماه نحو مرمى الفريق المنافس، ما أسهم في تسجيل الأهداف أو إيصال الكرة بسرعة إلى أحد زملائه ومنحهم فرصة التسجيل في أقصر وقت ممكن، كما عُرف بمهاراته العالية في صد ضربات الجزاء.

ولد فهد الوكيل عام ١٩٦٠ في محافظة حماه، وكانت بداياته الرياضية مع رفاقه في الحي حيث مارس كرة القدم في سنواته الأولى، وفي عام ١٩٦٩ التحق بنادي اليقظة سابقاً، الطليعة حالياً، ومارس في بداياته عدة ألعاب دفعة واحدة شملت كرة السلة وكرة اليد وكرة الطائرة، قبل أن يستقر اختياره أخيراً على كرة اليد عام ١٩٧٣، بإشراف المدرب فهر الريس.

وجاءت أولى مشاركاته الرسمية في البطولات عام ١٩٧٤ من خلال بطولة مدارس سوريا للمرحلة الإعدادية، ليواصل بعدها مسيرته التصاعدية، حيث شارك عام ١٩٧٦ مع نادي الطليعة في بطولة الأندية ضمن الدوري الممتاز التي أقيمت في مدينة حمص، وكانت من أقوى البطولات على مستوى المراحل العمرية آنذاك.

وفي عام ١٩٧٧ شارك في بطولات المدارس للمرحلة الثانوية، وحقق فريقه منتخب حماه المركز الأول، ليتم انتقاؤه ضمن منتخب سوريا المدرسي الذي شارك في الدورة العربية المدرسية التي أقيمت في ليبيا في العام نفسه.

وفي عام ١٩٧٨ شارك مع نادي الطليعة في دوري كرة اليد، وشهدت المنافسة حينها صراعا قويا على لقب الدوري مع نادي الجماهير الذي نجح في إحراز المركز الأول، بينما حل نادي الطليعة في المركز الثاني.

كما شارك في العام ذاته مع منتخب حماه في بطولة المحافظات، التي انتهت بتتويج محافظة حماه بالمركز الأول بعد منافسة قوية مع منتخبات درعا والرقة ودير الزور.

وعلى صعيد المشاركات الخارجية، كانت لفهد الوكيل عدة محطات بارزة، من بينها مشاركته في دورة الفاتح التي أقيمت في ليبيا عام ١٩٨١ بمشاركة عدة فرق، ثم مشاركته عام ١٩٨٢ في معسكر منتخب سوريا في هنغاريا الذي أقيم استعدادا للمشاركة في البطولات العربية.

واستعين به في عام ١٩٨٣ من قبل نادي الجماهير للمشاركة في بطولة الأندية العربية التي أقيمت في الجزائر، إلا أنه لم يسافر مع الفريق بسبب بعض الحساسيات بين الناديين، وتكرر الأمر نفسه في البطولة العربية التي جرت في السعودية عام ١٩٨٤.

وفي عام ١٩٨٥، وخلال إقامة البطولة العربية في دمشق، تدخل اتحاد كرة اليد وفرض مشاركة فهد الوكيل مع المنتخب، حيث قدم مستوى مميزاً ولافتاً في تلك البطولة.

وكان في عام ١٩٨٦ ضمن صفوف منتخب سوريا الذي شارك في بطولة كأس فلسطين بمشاركة ١٤ فريقاً، وحقق المنتخب خلالها الميدالية الفضية، فيما جرى اختيار فهد الوكيل أفضل حارس عربي في البطولة.

وفي العام نفسه التحق بمعسكر المنتخب السوري الذي كان يستعد للمشاركة في دورة المتوسط الحادية عشرة التي أُقيمت في اللاذقية.

أما على صعيد إنجازاته مع نادي الطليعة، فقد توّج بلقب بطولة الدوري السوري عام ١٩٩١، وكان قريباً من تحقيق اللقب أيضا في عام ١٩٨٨ لولا ما وصفه بتواطؤ أحد الحكام الذي منح الفوز لنادي الشعلة قبل نهاية المباراة، ما أتاح لنادي الجماهير الاستفادة من ذلك وإحراز المركز الأول، وفي بطولة كأس الجمهورية، كان ضمن صفوف الفريق الذي بلغ المباراة النهائية أربع مرات في مواسم ١٩٨٤ و١٩٨٦ و١٩٨٨ و١٩٩٠، إلا أن الفريق خسر جميع تلك المباريات النهائية.

واختتم فهد الوكيل مشواره في ملاعب كرة اليد عام ١٩٩١، عندما شارك مع المنتخب الوطني في المعسكر الذي أقيم في روسيا استعدادا للبطولة الآسيوية التي أُقيمت في اليابان، ليعلن بعدها اعتزاله اللعب ويتوجه للعمل في دولة قطر.

وبعد اعتزاله، واصل عطاءه في المجال الرياضي من خلال التدريب، حيث أشرف على تدريب فرق النادي لعدد من الفئات العمرية المختلفة، وكان له دور فاعل في تأسيس فريق لكرة اليد للسيدات، شارك في دوري هذه الفئة وحقق المركز الثاني على مستوى سوريا، ليبقى اسمه حاضراً كأحد رموز كرة اليد السورية الذين تركوا بصمة واضحة في تاريخ اللعبة.

الرياضة السورية تحصد إنجازات آسيوية وأميركية وتشارك بقوة في الألعاب البارالمبية

اختتم منتخب سوريا للكيك بوكسينغ والفنون القتالية المختلطة مشاركته في بطولة آسيا التي أُقيمت مؤخراً في مدينة جونية اللبنانية، محققاً إنجازاً لافتاً بحصده ١٧ ميدالية ملونة في مختلف الأوزان والفئات، في مشاركة عكست تطور مستوى اللعبة واللاعبين على الصعيد القاري.

وجاءت حصيلة الميداليات بواقع ميداليتين ذهبيتين أحرزهما كل من اللاعبين كمال عمر السميع وحمزة الحاج علي، فيما نال الميداليات الفضية وعددها ثلاث كل من كمال عبد اللطيف السميع وفراس زكريا وعدنان الزيناتي.

كما أحرز الميداليات البرونزية وعددها اثنتي عشرة ميدالية كل من اللاعبين كمال سميع السميع وجمال بريغش ومعاذ التدمري وشهد الدقي وعمر الزير وأسامة الحلواني ومحمد الحلواني ويوسف الحلواني وبنال الدقي وأحمد حصرية وفادي الشحادة وهادي فلاحة.

وقال سارية الجزائري، رئيس اتحاد اللعبة، إن هذا الإنجاز يأتي ليؤكد ارتقاء العمل الفني والإداري داخل الاتحاد، وليعكس مستوى التطور الذي وصلت إليه رياضة الفنون القتالية المختلطة في سوريا، معرباً عن التطلع لتحقيق المزيد من النجاحات في الاستحقاقات المقبلة.

وفي إنجاز رياضي آخر، أحرز لاعب منتخب سوريا للسباحة نسيب طعمة ثلاث ميداليات ذهبية في البطولة الشتوية للاتحاد الأميركي لسباحة المسافات القصيرة، التي أقيمت على مسبح ٢٥ متراً (المسار القصير).

وحقق طعمة ذهبياته الثلاث في سباق ١٠٠ متر حرة بزمن قدره ٥٠,٨٨ ثانية، وسباق ٥٠ متراً فراشة بزمن ٢٥,٠٢ ثانية، إضافة إلى سباق ٥٠ متراً ظهر بزمن ٢٧,٧٩ ثانية، مؤكداً حضوره القوي في المنافسات الدولية.

وفي سياق المشاركة السورية الخارجية، انطلقت في إمارة دبي منافسات دورة الألعاب البارالمبية الآسيوية للشباب، بمشاركة واسعة من اللجان البارالمبية الآسيوية، حيث تشارك اللجنة البارالمبية السورية ببعثة تضم عدداً من اللاعبين واللاعبات في ثلاث رياضات هي كرة الطاولة، والتايكوندو البارالمبي، ومصارعة الأذرع.

وتضم البعثة السورية رمضان الإبراهيم رئيساً للبعثة، وحمزة موصلي مدرب كرة الطاولة، واللاعبين نور الهدى السيد وكرم أبو الجدايل في لعبة كرة الطاولة، إضافة إلى يزن مقابلة مدرب التايكوندو، واللاعبين إيلاف القبلان ومحمد كرمان في الباراتايكوندو، وأحمد عبيد في مصارعة الأذرع.

وتأتي مشاركة المنتخب السوري في هذه الدورة ضمن إطار دعم المواهب الشابة وتمكينها من الاحتكاك القاري واكتساب الخبرة، إلى جانب إبراز قدرات الرياضيين السوريين في منافسات دولية عالية المستوى.

وتطمح البعثة السورية إلى تحقيق نتائج متقدمة واعتلاء منصات التتويج، ولا سيما في ظل التحضيرات التي سبقت البطولة، وما يقدمه اللاعبون من أداء منافس على مختلف المستويات.

وبعد حضور سوريا في هذه البطولة خطوة مهمة في مسيرة تطوير الرياضات البارالمبية، تؤكد استمرار المشاركة الفاعلة في البطولات الخارجية رغم التحديات، مع التأكيد على دعم الكوادر الفنية والإدارية لتحقيق أفضل النتائج.

باحث اجتماعي: السلم الأهلي والتعايش المشترك ضروري لبناء سوريا المستقبل

حاوره/ مجد محمد

بعد سنوات من الحرب والنزاع، أصبحت سوريا في حاجة ماسة إلى إعادة بناء علاقات الثقة بين مكوناتها المختلفة، وتعزيز قيم السلم الأهلي والتعايش المشترك، هذا التعايش ليس فقط خياراً بل هو ضرورة إذا كانت سوريا تريد أن تنهض من جديد وتستعيد مكانتها كدولة حاضنة لكل أبنائها.

يعتبر السلم الأهلي والتعايش المشترك في سوريا ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار والبناء المستدام، رغم التحديات الجسيمة التي تواجه البلاد، يبقى الأمل في أن الجهود المشتركة بين السوريين أنفسهم وبين المجتمع الدولي ستؤدي إلى بناء سوريا المستقبل، التي تضمن حقوق جميع أبنائها وتستعيد مكانتها كدولة مزدهرة ومتعايشة.

إن العمل من أجل السلام لا يتطلب فقط اتفاقات سياسية أو قرارات رسمية، بل يتطلب تغييراً حقيقياً في النظرة الفردية والجماعية نحو الآخر، السعي لبناء سوريا يسودها التفاهم والاحترام المتبادل هو الطريق الوحيد للنجاح.

كيف يمكننا تحقيق ذلك في وقتنا الحالي؟ ما هي التحديات التي تواجهنا؟ وكيف يمكننا أن نبني جسراً من التفاهم بين جميع السوريين بغض النظر عن خلفياتهم؟ في هذا الحوار الذي اجرته صحيفتنا «السوري» مع العضو في جمعية الإخاء الاجتماعية عمار منيرجي، نسلط الضوء على هذا الموضوع المهم ونسعى لاستخلاص بعض الحلول الواقعية والممكنة.

***بداية، كيف تعرف السلم الأهلي وما هي أهميته في السياق السوري الحالي؟**

السلم الأهلي هو الحالة التي يسود فيها الاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين جميع فئات المجتمع بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو الدينية أو الطائفية، في الحالة السورية، السلم الأهلي يتجاوز مجرد غياب النزاع أو الحرب، بل يشمل عملية إعادة بناء الثقة بين مختلف المكونات التي تأثرت من جراء سنوات طويلة من الصراع، في سياقنا الحالي يعد السلم الأهلي خطوة حاسمة نحو إنهاء التوترات العميقة التي نشأت بعد سنوات من الحرب، وإعادة الأمل لملايين السوريين الذين فقدوا ثقتهم في بعضهم البعض وفي المستقبل، إن السلم الأهلي هو الأساس الذي يمكن أن يعيد الحياة الطبيعية للمجتمعات المحلية، ويساعد في العودة إلى الحياة اليومية بعيداً عن العنف والصراعات، من دون هذا الأساس، سيكون من الصعب بناء أي نوع من الاستقرار الاجتماعي أو السياسي في سوريا.

***ما هي التحديات التي تواجه تحقيق السلم الأهلي في سوريا اليوم؟**

التحديات التي تواجه تحقيق السلم الأهلي في سوريا عديدة ومعقدة، أولاً هناك التوترات الطائفية والعرقية التي ظهرت جراء النزاع الطويل، والتي خلقت مشاعر من الشكوك العميقة بين الجماعات المختلفة، فهناك من يرى الآخر على أنه تهديد لوجوده، سواء كان ذلك على أساس ديني أو عرقي، هذه المشاعر تتطلب وقتاً طويلاً للشفاء، وثانياً هناك التأثيرات النفسية والاجتماعية الناتجة عن سنوات من الحرب، بما في ذلك صدمة الحرب، والتشريد، وفقدان الأفراد لعائلاتهم ومنازلهم، هذه الأوضاع تساهم في زيادة الاستقطاب والاحتقان الاجتماعي، وثالثاً المشكلة الاقتصادية تعد من أكبر العوامل التي تعرقل عملية بناء السلم الأهلي، فكلما كانت الحالة الاقتصادية صعبة، كلما أصبح الناس أكثر عرضة للتوتر والاحتكاك، وأصبح من الصعب تحقيق أي نوع من المصالحة أو التعاون بين الأطراف المختلفة، وأخيراً هناك السياسات الإقصائية التي تبنتها بعض الجهات في فترات سابقة، والتي زرعت مشاعر العداء والتفرقة بين مختلف مكونات المجتمع، التغلب على هذه السياسات يتطلب إرادة سياسية قوية ورؤية شاملة من جميع الأطراف لبناء الثقة.

***هل يمكن القول إن التعايش المشترك أصبح أكثر صعوبة بعد النزاع المسلح؟**

بالتأكيد، النزاع المسلح جعل التعايش المشترك أكثر صعوبة، ليس فقط من الناحية الأمنية ولكن أيضًا من الناحية النفسية والاجتماعية، النزاع بين الأطراف المختلفة في سوريا خلق فجوات عميقة في الثقة بين المواطنين، البعض قد يكون قد فقد الأمل في إمكانية التعايش السلمي بعد سنوات من العنف والمذابح، لكن من جهة أخرى، يمكننا أن نرى أن بعض المناطق التي عانت بشكل خاص من هذا الصراع بدأت تشهد إشارات إيجابية نحو التعايش المشترك، التعايش في هذه المناطق غالباً ما يعتمد على نوع من المصالحة المحلية، أو بناء روابط جديدة بين الجيران من مختلف الأعراق والطوائف، ومع أن التحديات كبيرة، إلا أن هنالك دائماً أمل في أن نتمكن من بناء جسر من الثقة.

***ما هو دور الإدارة الذاتية في تعزيز السلم الأهلي؟**

الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تعد نموذجاً فريداً في تعزيز السلم الأهلي في المنطقة، دورها الأساسي يكمن في تطبيق سياسة شاملة تقوم على أسس المساواة والعدالة بين جميع مكونات المجتمع، الإدارة الذاتية لا تقتصر فقط على الجوانب السياسية والإدارية، بل تسعى أيضاً إلى تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية من خلال مشاريع إنسانية وتنموية مشتركة بين مختلف المكونات العرقية والدينية، ومن خلال هذه الإدارة نجد أن هناك اهتماماً كبيراً بتوفير فرص التعليم والعمل لجميع الأطراف بشكل متساوي، كما تركز على إشراك الجميع في صنع القرار من خلال مؤسسات محلية تمثل التنوع الموجود في المجتمع السوري، هذا النموذج يسهم في تهدئة التوترات المحلية ويساعد على بناء مجتمع متماسك ومؤسس على قيم التسامح.

***كيف يمكن تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة في المجتمع السوري؟**

تعزيز الثقة يتطلب الكثير من الجهد والوقت، لكنه ليس مستحيلاً، أولاً يجب أن تبدأ هذه العملية من القاعدة الشعبية، من خلال تفعيل برامج حوارية وتشجيع المجتمعات على التفاعل مع بعضها البعض، كثير من الناس لا يعرفون بعضهم البعض بشكل حقيقي، وبالتالي فإن اللقاءات المباشرة والتجارب المشتركة تساعد في إزالة الحواجز النفسية، وثانياً من المهم أن تكون هناك مبادرات مشتركة بين الشباب من مختلف المكونات، مثل الفرق الرياضية والأنشطة الثقافية، هذه الأنشطة تخلق بيئة من التعاون والاحترام المتبادل، وثالثاً على المستوى الحكومي، يجب أن تكون هناك سياسات حقيقية تعكس التزامًا بالمساواة، وتعطي حقوق جميع المواطنين دون استثناء، يجب أن يشعر المواطنون أنهم جزء من عملية اتخاذ القرار وأن مصالحهم محمية.

***هل هناك تجارب ناجحة في مناطق سوريا تبرز التعايش المشترك والسلم الأهلي؟**

نعم، رغم الظروف الصعبة، توجد العديد من التجارب الناجحة في بعض المناطق السورية التي استطاعت أن تبني جسراً من التفاهم بين مختلف المكونات، في شمال وشرق سوريا، على سبيل المثال، نجد أن العديد من المشاريع التي تركز على إشراك الجميع في التنمية المحلية قد حققت نجاحاً نسبياً، وهناك تجارب تعاونية بين المجتمعات العربية والكردية والسريانية، حيث يشاركون في برامج بناء السلام وإعادة الإعمار، كما شهدنا ورش عمل مشتركة بين الديانات المختلفة في بعض المدن والمناطق، حيث يتم مناقشة كيفية التعايش واحترام الآخر.

***كيف يمكن للمرأة أن تساهم في بناء السلم الأهلي والتعايش المشترك؟**

المرأة في سوريا لطالما كانت جزءاً أساسياً من نسيج المجتمع، ودورها في بناء السلم الأهلي لا يقل أهمية عن دور الرجل، المرأة يمكن أن تكون جسراً للتواصل بين الفئات المختلفة، وقد أثبتت العديد من النساء في مناطق مختلفة في سوريا قدرتهن على جمع الأطراف المتنازعة في طاولة واحدة للحوار، ومن خلال دورها في المجتمع المحلي، يمكن للمرأة أن تسهم في تعزيز مفاهيم التسامح والقبول بالآخر، سواء كان ذلك من خلال الأنشطة المجتمعية أو من خلال تربية الأجيال الجديدة على قيم التعاون والسلام، النساء اللاتي شاركن في العملية السياسية أو المجتمعية في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية كان لهن دور كبير في بناء جسور الثقة بين مختلف المكونات.

***ما هي الخطوات اللازمة من قبل المجتمع الدولي لدعم السلم الأهلي في سوريا؟**

المجتمع الدولي يجب أن يلعب دوراً أساسياً في دعم الجهود المحلية لتحقيق السلم الأهلي، أولاً يجب دعم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية، وتقديم الدعم السياسي والمالي للمشاريع التي تجمع بين مختلف الأطراف السورية، وثانياً ينبغي للمجتمع الدولي أن يساند جهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في توفير المساعدات الإنسانية والتطويرية للمناطق التي تأثرت بالحرب.

***ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز السلم الأهلي؟**

المنظمات غير الحكومية، خاصة في مناطق الشمال الشرقي والشمال الغربي، تلعب دوراً محورياً في نشر ثقافة السلم الأهلي والتعايش، هذه المنظمات تقدم دعماً إنسانياً مستمراً، لكنها تتجاوز ذلك في تقديم برامج تدريبية وورش عمل للمعنيين في المجتمع المحلي حول كيفية التعامل مع قضايا النزاع، وتحقيق العدالة الانتقالية، ومن خلال هذه الأنشطة، تسهم هذه المنظمات في بناء الثقة بين مختلف الأطراف.

***هل تعتقد أن سوريا بحاجة إلى وثيقة وطنية جديدة تؤكد على قيم التعايش المشترك؟**

نعم، أعتقد أن سوريا بحاجة ماسة إلى وثيقة وطنية جديدة تقوم على تعزيز قيم التعايش المشترك والعدالة الاجتماعية، هذه الوثيقة يجب أن تكون معبرة عن التنوع العرقي والديني الكبير في سوريا، وتؤكد على احترام حقوق الإنسان وحمايتها لجميع السوريين دون استثناء، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز على تعزيز الوحدة الوطنية من خلال ضمان مشاركة فعالة لجميع مكونات المجتمع في العملية السياسية والقرارات المهمة، ومن المهم أن تتضمن الوثيقة أيضاً آليات للعدالة الانتقالية، بحيث يتم التعويض عن الأضرار التي لحقت بالأفراد والمجتمعات، ويشمل ذلك المفقودين والنازحين والضحايا من جميع الأطراف، إن هذه الوثيقة يمكن أن تكون بمثابة خارطة طريق للمستقبل، تمثل نقطة انطلاق لإعادة بناء الثقة بين السوريين، وتشكيل قاعدة متينة لبناء دولة ذات سيادة وكرامة للجميع.

***كيف يمكن تطوير التعليم ليعزز قيم السلم الأهلي والتعايش؟**

التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء أي مجتمع متسامح ومتعامل مع الآخر بشكل إيجابي، في سوريا يجب أن يكون النظام التعليمي محوراً لتعليم قيم التعايش المشترك منذ مرحلة الطفولة، يمكن تعديل المناهج الدراسية لتشمل مواد دراسية تركز على تاريخ سوريا المشترك، وتعزيز ثقافة التنوع والقبول بالآخر، وأيضاً من المهم أن يتم تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع القضايا الحساسة، مثل النزاع بين الطوائف والعرقيات المختلفة، بطريقة تساهم في تهدئة الأجواء وتعزيز التعاون بين الطلاب، المدارس يجب أن تكون بيئة تعليمية آمنة تتيح للجميع التعبير عن أنفسهم بحرية، حيث يتعلم الطلاب كيفية بناء علاقات صحية مبنية على الاحترام المتبادل، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك برامج تعليمية مشتركة بين المدارس في المناطق المختلفة، تعنى بتعليم الطلاب من مختلف الخلفيات الثقافية كيفية العمل معاً والتعاون من أجل مصلحة وطنهم.

***هل ترى أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً إيجابياً في بناء السلم الأهلي؟**

وسائل الإعلام يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تعزيز السلم الأهلي، ولكن للأسف فإن بعضها في سوريا كان له دور سلبي في تأجيج الصراعات وإذكاء الخلافات بين مختلف المكونات، الإعلام يجب أن يكون أداة لبث قيم التسامح، والقبول بالآخر، والسلام، بدلاً من استخدامه لتغذية الخطاب الطائفي أو العرقي، فإذا كان الإعلام مسؤولاً، فإنه يمكن أن يساهم في توجيه الرأي العام نحو السلام والتعايش المشترك من خلال عرض القصص التي تبرز جهود المصالحة والنجاحات المجتمعية، في سوريا هناك حاجة ملحة لتطوير وسائل الإعلام المستقلة والموضوعية، التي يمكن أن تعمل كمنبر لفتح قنوات الحوار بين جميع الأطراف، وكذلك الإعلام الرقمي يمكن أن يكون أداة فعالة للوصول إلى جمهور واسع، خاصة الشباب، وتقديم محتوى يركز على قيم الوحدة والمساواة.

***ما هي الرسالة التي توجهها للمواطن السوري في هذا الوقت؟**

رسالتي للمواطن السوري هي أن التعايش المشترك والسلم الأهلي ليسا مجرد طموحات أو أحلام، بل هما أساس لبناء سوريا جديدة قائمة على العدالة والمساواة، على الرغم من الظروف الصعبة التي نعيشها اليوم، يجب أن نتذكر أن كل واحد منا هو جزء من الحل، وأن السلام يبدأ من داخلنا ومن ممارساتنا اليومية، المواطن السوري يجب أن يتجاوز مشاعر العداء التي قد تكون نشأت بسبب الأحداث التي مررنا بها، وأن يسعى لتفهم الآخر والتعاون معه، سوريا بحاجة إلى الجميع، من مختلف الطوائف والعرقيات، لبناء مستقبل أفضل، فقط من خلال التعاون والتفاهم المشترك سنتمكن من إعادة بناء بلدنا بشكل مستدام.

عجلة الحياة تدور: نساء دمشق يعِدن تشكيل سوق العمل تحت ضغط الحرب والاقتصاد

دمشق/ مرجانة إسماعيل

شهدت دمشق في السنوات الأخيرة توسّعاً ملحوظاً في مشاركة النساء في مهن ومجالات عمل كانت تقليدياً تُعتبر حكراً على الرجال. هذا التحوّل لا يعد فقط مؤشراً على تغيّر اجتماعي، بل على واقع اقتصادي صعب: كثير من الأسر فقدت معيلها بسبب الحرب أو الهجرة أو البطالة، فتولت النساء مسؤولية إعالة العائلة، فانخرطن في وظائف متعددة، من قيادة سيارات أجرة إلى بيع الخضار أو الطعام في الشارع، لتأمين لقمة العيش.

في حيّ القابون شمال شرق دمشق، تجد رنا، أرملة في الثلاثين من عمرها — تقود سيارة أجرة صغيرة منذ نحو عامين. كانت الحياة قبل الحرب مستقرة، لكنها فقدت زوجها في النزاع، فاضطرت للتخلي عن حلمها الجامعي والعمل، لتحمل مسؤولية تعليم طفليها. تقول رنا: «ما كان بالخيال أن أقود سيارة، بس لما صار الولد لقمة أولادي وأنا ما عندي من يعيلهم، صار لازم إني أشتغل». رغم المواقف السلبية التي واجهتها أول الأمر من بعض الركاب الذين رفضوا أن تركب امرأة، إلا أن حاجة الناس للنقل، خاصة في أوقات الذروة، جعلت معظمهم يقبل بالأمر، وبدأت تلقى طلباً من نساء يفضلن ركوب سائقة أنثى.

في منطقة دُمّر، تعمل سلمى من شرفة بيتها على بيع خضار وفواكه من بسطة صغيرة. بعد أن دُمّر محل زوجها التجاري وطُرد من عمله، لم يعد المنزل كافياً لإعالة العائلة. تقول سلمى: «أحمل الخضرة من سوق المهاجرين على باص، أنزل عند الدوّار، وأفتح بسطتي. بدل الصرخة عن الخبز، صار صياح الخضرة والفول والحاجة للناس». رغم التعب اليومي، تشعر أن هذه البسطة — الصغيرة والمتواضعة — هي العمود الذي يساعد أطفالها على إكمال الدراسة.

في مخيّم اليرموك، دخلت منال مجال الوساطة العقارية بعد إغلاق مكتب زوجها نتيجة الأوضاع الاقتصادية. أجرت مكتباً صغيراً في شارع تجاري، وأخذت تستقبل عروض الإيجار والبيع، تتعامل مع الزبائن، وتحضّر العقود. تقول: «البيع بالأرض صار صعب، بس الناس ما زالت تدور بيت. بدّلت الشغل بالحديد بالبطل. المكتب بلا رفاهية، بس رزق محترم». عمل منال لاقى قبول بعض الشبان الذين يفضّلون التعامل مع امرأة في أمور الإيجار — لما يرون أنها قد تكون أقل تحيّزاً أو مفاوضة بعقل هادئ.

وفي حيّ الصالحية القديم من العاصمة، تخرج "ليلى" كل صباح بعربتها الصغيرة تحمل سطل سحلب ساخن لتبيعه قرب محطات الحافلات أو المراكز المكتظة. بعد أن أصبح زوجها عاطلاً عن العمل، وارتفعت الفواتير، لم تجد إلا هذا العمل البسيط لتنقذ عائلتها من العوز. تقول: «السحلب يدفّي الناس، ويدفّي قلبي لما أشوف أولادي نايمين مرتاحين». في المساء، تجني بعض الربح المتواضع، لكنها تعتبره صمام أمن لأولادها في بيت متعب منذ سنوات.

هذه التحولات ليست مفاجئة. انخفاض عدد الرجال، وفاة، اعتقال، هجرة أو بطالة، أجبر نساء كثيرات على أن يصبحن معيلات أسرهن. في نفس الوقت، بدأ سوق العمل في دمشق يستوعب حضور نساء في مهن كانت تُصنّف بالذكورية: نقل، تجارة، خدمات، مراكز إسعاف أو رعاية بسيطة، عمل حر في محال الأسواق، وغيرها.

لكن الطريق لم يكن سهلاً. النساء اللاتي دخلن هذه المهن واجهن في البداية رفض المجتمع، أحياناً سخرية، أو انتقادات، خاصة من جهات تعتبر أن "مكان المرأة البيت". "رنا" تقول إن بعض الركاب كانوا يصرخون عليها إذا لم توفّر مقعداً للكل أو إذا توقفت وقت طويل، وحاولوا أن ينزلوا. "سلمى" واجهت أياماً خالية من الزبائن خشية من أن يشتروا خضرتها من رجل.

كما أن الدخل في هذه الأعمال غالباً ما يكون هشّاً ومتواضعاً: ربح يوم "جيد" في بيع الخضار أو السحلب قد لا يتجاوز كلفة تنقّل أو طنّ عمل، وساعات العمل طويلة، من الفجر حتى الليل، دون ضمان صحي أو تأمين. "منال" أشارت لأنها غالباً تُعمل وحدها في المكتب، وتتعب في مرافقة المعاملات والزيارات، كما أنّ الخطر قائم إن تأخرت دفعة الإيجار أو ارتفع سعر الكهرباء أو الورق.

من جهة أخرى، تقول نساء أخريات إن التجربة رغم صعوبتها أعطتهن استقلالية لم يعرفنها من قبل، استقلالية في القرار، في الإنفاق، في المسؤولية. "ليلى" تقول: «ما حد بيسأل إذا شغلي مناسب أو لا، الشغل مهم لقلب عيلتي بنيض». و"رنا" تقول: «أكبر شغلة بنيناها اليوم: كرامتنا ومشاي نجري على رزقنا بأيدنا».

القوة والاصرار اللذان أظهرتهما هؤلاء النساء أحدثا تغيّراً تدريجياً في المجتمع، وفتحا مساحة لقبول المرأة في وظائف كانت مستحيلة قبل الحرب. التجارب اليومية تؤكد أن الحاجة الاقتصادية والاعتماد على الذات جعلتا من المرأة السورية عاملاً رئيسياً في سوق العمل، وقدرةً على التكيف مع الظروف الصعبة.

في كل حال، الواقع اليوم يقول إن النساء في دمشق — مراعاةً لأحياء مثل القابون، اليرموك، دُمّر، الصالحية، وغيرها — لم ينتظرن أن يتغير المجتمع. هنّ غيّرن واقعاً مفروضاً عليهن، وتحمّلن مسؤولية بقاء أسرهن رغم الصعوبات. المهن التي اخترنها، سائقة تاكسي، بائعة خضار، وسيطة عقارية، بائعة فول أو سحلب، تؤكد أن الحاجة قادرة على كسر الحواجز، وأن المرأة السورية أثبتت أن الإرادة ليست مقيدة بقوالب تقليدية.

الانشغال الرقمي وتأثيره على الحياة الزوجية في حماة

تقرير / جمانة الخالد

جلست مع ريم الكردي، أم لطفلين، في أحد أحياء مدينة حماة القديمة، لتروي تجربتها الصادمة مع الطلاق الذي ألمّ بها قبل عام. تقول ريم بصوت متقطع: «لم أتوقع أن ينتهي زواجي بعد عشر سنوات من الشراكة، بسبب شيء كنت أعتقد أنه بسيط: الرسائل والتواصل عبر التطبيقات. لم يكن هناك خيانة جسدية، لكن الغياب النفسي كان واضحاً... زوجي أصبح يتفاعل أكثر مع العالم الافتراضي من منزله، ومعي».

ريم واحدة من عشرات الحالات التي شهدت تفككاً أسرية نتيجة الانشغال المطول بوسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما أصبح يعرف اليوم بـ«الطلاق الرقمي»، في المقابل، تروي ندى عابد، موظفة في إحدى المدارس الخاصة، كيف اكتشفت خيانة زوجها العاطفية عبر تطبيق دردشة، لتبدأ سلسلة من المشاكل القانونية والاجتماعية التي انتهت بطلاقها بعد شهرين من المواجهات العائلية.

يؤكد المحامي المختص بشؤون الأحوال الشخصية، فواز الخليل، أن «وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت سبباً مباشراً في العديد من دعاوى الطلاق في حماة، وهي حالات تزايدت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. البعض يرى أن ما يحدث يُعتبر خيانة عاطفية أو حتى خيانة كاملة عندما يقضي الزوج أو الزوجة ساعات طويلة مع أشخاص آخرين على المنصات الرقمية».

ويضيف الخليل: «الأسباب متنوعة؛ البعض يقع في فخ مقارنة حياته الزوجية بحياة الآخرين التي تُعرض على وسائل التواصل، والبعض الآخر يدخل في علاقات مشبوهة عبر الإنترنت. القوانين السورية لا تتضمن نصاً صريحاً عن الطلاق الرقمي، لكن المحاكم الشرعية تنظر للوقائع وتصدر الأحكام بناءً على الظروف والضرر النفسي الذي تسببه هذه الوسائل».

في حي الصالحين بحماة، يجلس سامر الحسين، شاب في الخامسة والثلاثين، وقد فقد زوجته بسبب رسائل تبادلاها على واتساب. يقول سامر: «كنت أعتقد أن مجرد الحديث مع أصدقاء قديمين لن يسبب مشاكل، لكن زوجتي شعرت بالإهمال وانسحبت تدريجياً. ثم ظهرت رسائل على هاتفها جعلتها تشك بي... انتهى بنا المطاف عند المحكمة».

الباحثة الاجتماعية مها العبد الله ترى أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل مباشر على الصحة النفسية للأسرة. تقول: «الانشغال الدائم بالهاتف أو التطبيقات يؤدي إلى تقليل الوقت المخصص للتفاعل العائلي، ويزيد من مشاعر الغيرة والشك. الأطفال أول من يدفع ثمن هذا الانفصال، فهم يشعرون بالاغتراب النفسي بسبب انشغال الوالدين».

وتضيف أن «المشكلة ليست في التقنية نفسها، بل في طريقة الاستخدام. الأسرة بحاجة إلى وعي كامل بكيفية التعامل مع هذه الوسائل، وتفعيل الحوار المفتوح بين الزوجين، ووضع قواعد واضحة للاستخدام داخل المنزل».

تتفاوت قصص الطلاق الرقمي، فقد قابلت «الحرية» دينا منصور، معلمة، التي بدأت علاقات افتراضية مع أصدقاء عبر الإنترنت، ليكتشف زوجها الأمر، ويقرر الطلاق رغم محاولات التفاهم. تقول: «لم أكن أدرك أن الرسائل البريئة يمكن أن تُفسّر بطريقة خاطئة. لم يكن هناك نية خيانة، لكن الشعور بالإهمال النفسي كان كافياً لإنهاء حياتنا الزوجية».

الأستاذ فواز الخليل يشير إلى أهمية تطوير النصوص القانونية لتواكب التطورات التكنولوجية، «نحتاج إلى نصوص واضحة تتناول الطلاق الرقمي أو الخيانة عبر الإنترنت، إلى جانب برامج توعية قانونية واجتماعية لتقليل الخسائر الأسرية».

من ناحية المجتمع، توضح الباحثة مها العبد الله أن «ارتفاع نسب الطلاق له تبعات كبيرة زيادة حالات العنف الأسري، اضطرابات نفسية لدى الأطفال، وتأثيرات اجتماعية طويلة الأمد على القيم والعلاقات. إذا استمرت هذه الظاهرة دون تدخل، فسنشهد أجيالاً تواجه صعوبة في الثقة والالتزام الأسري».

وتضيف: «الحل لا يقتصر على القانون فقط، بل يشمل البرامج التوعوية، وورش العمل الزوجية قبل وبعد الزواج، والتعليم الرقمي الصحيح للأطفال والشباب، لتكوين وعي شامل بكيفية التعامل مع وسائل التواصل».

في نهاية حديثنا، تقول ريم: «لو كان هناك وعي أكبر من الزوجين، ولو كانت هناك قواعد واضحة للاستخدام، لربما لم ينتهي زواجي بهذه الطريقة. التكنولوجيا ليست عدواً، لكن الإفراط وسوء الاستخدام يكلفان الأسرة ثمناً باهظاً».

بين قصص ريم، وندى، ودينا، وسامر، يظهر جلياً أن وسائل التواصل الاجتماعي باتت عاملاً رئيسياً في تغير شكل العلاقات الزوجية، وأن المجتمع بحاجة إلى مزيج من التوعية القانونية والاجتماعية والتربوية للحد من أضرارها، بما يضمن حماية الأسرة وصون حقوق الأبناء.

تاريخ الشعر في سوريا عبر العصور

لم يكن الشعر في سوريا يومًا ترفًا لغويًا أو زينةً ثقافية تُضاف إلى هامش الحياة، بل كان على الدوام جزءًا من بنيتها العميقة، ووسيلةً للتعبير عن الوجود والهوية، ومرآةً للتحولات الكبرى التي عرفتها هذه الأرض منذ آلاف السنين. فمنذ أن نقش الإنسان السوري القديم أناشيده على ألواح الطين في أوغاريت، وحتى قصائد المنافي واللجوء في القرن الحادي والعشرين، ظل الشعر حاضرًا بوصفه شاهدًا على التاريخ، ومشاركًا في صناعته أحيانًا.

هذا التقرير يحاول تتبع تاريخ الشعر في سورية عبر العصور، لا بوصفه سردًا لأسماء وقصائد فحسب، بل ككحكاية مجتمع، وتحولات لغة، وانتقال الحساسية الشعرية من المعبد إلى السوق، ومن البلاط إلى الشارع، ومن الديوان إلى وسائل التواصل الحديثة. إنه تقرير تراثي – ثقافي، يوازن بين التوثيق والتحليل، ويمنح القارئ صورة بانورامية لمسار الشعر السوري ضمن سياقه الحضاري والإنساني.

الشعر في سورية القديمة – أوغاريت وما قبل العربية

تُعدّ سورية من أقدم البقاع التي عرفت شكلاً من أشكال التعبير الشعري المنظم. ففي مدينة أوغاريت (رأس شمرا حاليًا)، اكتشف علماء الآثار نصوصًا تعود إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، مكتوبة بلغة سامية وبأبجدية تُعد من أقدم الأبجديات في التاريخ.

تتضمن هذه النصوص ما يمكن اعتباره قصائد وأساطير شعرية، أبرزها:

ملحمة بعل

أسطورة كيرت

أسطورة أقهات

وتقوم هذه النصوص على الإيقاع، والتكرار، والصور الكونية، والإنشاد الجماعي، وهي عناصر تشكل جوهر الشعر حتى في صوره اللاحقة. لم يكن الشعر هنا فعلًا فرديًا، بل طقسًا دينيًا وجماعيًا، مرتبطًا بالخصب، والموت، والبعث، والعلاقة مع الآلهة.

يذهب عدد من الباحثين إلى أن هذه النصوص الأوغاريتية تمثل الجذر الأقدم للحساسية الشعرية في بلاد الشام، وأن انتقال الثقافة الشفوية عبر القرون سمح ببقاء أنماط من الإنشاد والصورة الشعرية حتى بعد تبدل اللغات والأديان.الشعر الشفهي والجاهلي في الجغرافيا السورية

مع انتشار العربية في بلاد الشام قبل الإسلام وبعده، برز الشعر بوصفه فنًا شفهيًا بامتياز. كانت البادية السورية، الممتدة من تدمر إلى الفرات، حاضنةً للرواة والمنشدين والقصائد التي تُلقى في المناسبات الكبرى: الحرب، الصلح، الرثاء، والفخر.

لم تكن سورية بعيدة عن الشعر الجاهلي، بل شاركت في إنتاجه وتداوله. فالكثير من الشعراء الجاهليين تنقلوا في مدنها وأسواقها، كما لعبت القوافل والأسواق دورًا أساسيًا في نشر القصيدة وحفظها.

في هذه المرحلة، تشكلت سمات أساسية للشعر العربي:

الوزن والقافية

الصورة القائمة على الصحراء والرحلة

القصيدة بوصفها سجلًا للقبيلة

وقد احتفظت الذاكرة الشعبية السورية بكثير من هذه الأنماط، التي ستظهر لاحقًا في الزجل والعتابا والميجانا.

العصر الأموي – دمشق عاصمة الشعر والسياسة

مع قيام الدولة الأموية واتخاذ دمشق عاصمة للخلافة، دخل الشعر مرحلة جديدة. أصبح الشعر أداة سياسية وإعلامية، وسلاحًا في الصراع بين الأحزاب والتيارات.

ازدهرت في دمشق مجالس الشعر، وبرز شعراء المدح والهجاء، وتنافسوا في بلاط الخلفاء. كما شهدت هذه المرحلة تطورًا في لغة القصيدة، وانتقالها من البداوة الخالصة إلى التمدن

في العصر الأموي، لم يعد الشاعر مجرد راوٍ، بل أصبح فاعلًا في المجال العام، وصاحب نفوذ وتأثير. وأسهم هذا التحول في ترسيخ مكانة الشعر في الحياة السورية، ليس فقط كفن، بل كقوة رمزية.

رابعًا: العصور العباسية والمملوكية – دمشق وحلب كمركزين ثقافيين

في العصور العباسية، ثم الأيوبية والمملوكية، حافظت المدن السورية، وعلى رأسها دمشق وحلب، على دورها كمراكز إشعاع ثقافي.

برز في هذه المرحلة:

شعر المديح النبوي

الشعر الصوفي

شعر الحكمة والزهد

وشهدت الزوايا الصوفية والكتاتيب والمساجد إنشادًا شعريًا كثيفًا، ساهم في ترسيخ علاقة خاصة بين الشعر والروحانية.

كما تطورت في حلب ودمشق أشكال غنائية شعرية ستبلغ ذروتها لاحقًا، مثل الموشحات، التي تمثل إحدى أهم إسهامات الشام في التراث الشعري العربي.

الموشحات والزجل – الشعر بين الفصحى والعامية

يُعدّ الموشح الأندلسي، الذي ازدهر في الشام، أحد أكثر الأشكال الشعرية تعقيدًا وجمالًا. وقد احتضنته حلب ودمشق، وارتبط بالموسيقى والإنشاد الجماعي.

إلى جانب الموشح، ازدهر الزجل والشعر الشعبي، بوصفه تعبيرًا عن الحياة اليومية، والأفراح، والأحزان، والمناسبات الاجتماعية.

هذا التعايش بين الفصيح والعامي منح الشعر السوري تنوعًا نادرًا، وجعله قريبًا من الناس، وقادرًا على البقاء في الذاكرة الجماعية.

القرن التاسع عشر وبدايات النهضة

مع دخول المطبعة، وظهور الصحف والمجلات، بدأ الشعر السوري يتحول من الشفاهية إلى التدوين المنتظم. تأثر شعراء هذه المرحلة بالنهضة العربية في مصر ولبنان، وبالاحتكاك بالثقافة الأوروبية.

برزت الدعوة إلى:

تبسيط اللغة

إحياء التراث

إصلاح المجتمع عبر الأدب

وكان الشعر أداة أساسية في هذا المشروع النهضوي.

سابعًا: القرن العشرون – العصر الذهبي للشعر السوري

يُعد القرن العشرون العصر الأبرز في تاريخ الشعر السوري، حيث ظهر شعراء تركوا أثرًا عميقًا في الثقافة العربية

نزار قباني

مثّل نزار قباني انتقال الشعر من النخبة إلى الجمهور الواسع. كتب عن الحب والمرأة، ثم عن الهزيمة والسياسة، بلغة بسيطة ومباشرة، جعلت قصيدته جزءًا من الحياة اليومية.

محمد الماغوط

كان الماغوط صوت الهامش والاحتجاج. كسر الأوزان، وكتب قصيدة النثر بلغة ساخرة وموجعة، معبرًا عن القمع والخوف والحرية.

أدونيس

قاد أدونيس مشروعًا حداثيًا جذريًا، أعاد فيه تعريف القصيدة العربية، وربطها بالأسطورة والفلسفة والتجريب اللغوي.

رياض الصالح الحسين

كتب بصدق جارح عن العزلة والمرض والموت، وترك أثرًا عميقًا رغم عمره القصير.

تحولات الشكل – من العمود إلى قصيدة النثر

شهد الشعر السوري تحولات جذرية في الشكل:

من القصيدة العمودية

إلى الشعر الحر

إلى قصيدة النثر

وكانت هذه التحولات انعكاسًا لتحولات المجتمع، وأسئلته الوجودية والسياسية.

تاسعًا: الشعر السوري بعد ٢٠١١ – الشهادة والذاكرة

بعد عام ٢٠١١، دخل الشعر السوري مرحلة جديدة، اتسمت بـ:

الشهادة على العنف

الكتابة من المنفى

الحنين والذاكرة

لم يعد الشعر يبحث عن الجمال فقط، بل عن المعنى وسط الخراب.

خاتمة: الشعر كهوية مستمرة

من أوغاريت إلى المنفى، ومن المعبد إلى الهاتف المحمول، يواصل الشعر السوري رحلته بوصفه ذاكرةً حيّة، لا تموت، بل تتغير وتقاوم النسيان. إنه سجل الألم والأمل، وصوت الإنسان السوري في مواجهة الزمن.

حِرفة حجر البلاتيه في حماة: خمسة عشر عاماً من الإبداع والصمود

حماة/ جمانة الخالد

بين أزقة حي قديم من أحياء مدينة حماة، تحت ظلال منازل تذكّر بعراقة المدينة، يعمل رجل مسنّ يُدعى سليمان على قطعة من الحجر الخام. يمكن للزائر أن يلاحظ سنوات الخبرة التي تراكمت في يديه وعمق التركيز في عينيه، إذ يحوّل الصخرة الصلبة إلى حجر بناء يُعرف محلياً باسم «بلاتيه»، جاهز لأن يصبح جزءاً من جدار أو قاعدة منزل جديد. هذه الحرفة، التي عمرها حوالي خمسة عشر عاماً، لم تعد مجرد مهنة، بل وسيلة لإعادة المدينة إلى شكلها المعماري القديم، وللحفاظ على الهوية العمرانية لحماة.

الحجر الطبيعي الذي يعمل عليه الحرفيون يتميز بمتانته وقدرته على مقاومة العوامل المناخية، ما يجعله خياراً مفضّلاً لدى السكان الذين يعيدون ترميم منازلهم أو يبنون مساكن جديدة. في هذه الورش الصغيرة، التي تنتشر في أحياء المدينة القديمة، يتعلم الشبان على يد الخبراء مهارات النحت على الحجر، وفهم كيفية اختيار القطعة المناسبة، وقراءة الشقوق والعيوب الطبيعية في الحجر قبل الشروع في تشكيلها.

فارس، شاب في أواخر العشرينات من عمره، عاد مؤخراً مع عائلته بعد سنوات من النزوح، وقرر أن يتعلم الحرفة ليستطيع بناء منزل لعائلته الصغيرة. يصف فارس عملية النحت بأنها أشبه بقراءة كتاب قديم، كل صدع فيه يحمل قصة وكل قطعة مقطوعة بدقة تمثل بداية حياة جديدة.

ورشة سليمان الصغيرة مظللة ببعض الألواح الخشبية، لكنها تشهد حركة دؤوبة منذ ساعات الصباح الأولى. الحجارة الثقيلة يتم تنظيفها، ثم تُقسّم وتُصقل لتصبح صالحة للبناء. كل ضربة إزميل تحتاج إلى تركيز شديد، إذ أن أي خطأ قد يؤدي إلى شق أو كسر القطعة، ما يجعلها غير صالحة للاستخدام. الحرفيون هنا يتعاملون مع كل قطعة على حدة، ويختبرون صلابتها ووزنها، ويقررون كيفية نحتها بحيث تصبح مناسبة للجدار أو الأرضية أو المدخل الذي ستُستخدم فيه.

بعد سنوات من النزاع والدمار، أصبح الركام منازل مهدمة مصدراً ثميناً للحجارة. في حي البركة القديم، يعمل شاب يدعى مروان وفريقه على جمع الأنقاض وفصل الحجارة القابلة للاستخدام عن القطع غير الصالحة.

يقول مروان إن العمل ليس مجرد إعادة تدوير للمواد، بل إعادة للحياة والذاكرة. كل حجر يُعاد استخدامه يحمل جزءاً من تاريخ المنزل السابق، وبالتالي يشكل جسرًا بين الماضي والحاضر. هذا النهج لا يوفّر في الخامات فحسب، بل يمنح السكان شعوراً بالاستمرارية والانتماء لمدينتهم، إذ يشعرون بأنهم يحفظون جزءاً من تراث حماة أثناء إعادة بناء منازلهم.

رغم أهمية هذه الحرفة، تواجه الورش تحديات عديدة. محاجر الحجر ليست متوفرة بسهولة في كل مكان، وقد تتطلب تراخيص أو رسومًا باهظة. المعدات الحديثة للنحت والقطع غالباً ما تكون محدودة، والكهرباء غير مستقرة في بعض المناطق، ما يزيد صعوبة العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تتنافس الحجارة الطبيعية مع مواد بناء حديثة أرخص وأسهل في التركيب، مثل الخرسانة والطوب المسنود والألواح الجاهزة. نقل الحجر الثقيل عبر أحياء ضيقة أو طرق غير معبّدة يمثل تحدياً إضافياً، خاصة في المناطق التي طالها الدمار بشكل كبير.

ورغم هذه الصعوبات، يصر الحرفيون على ممارسة مهنتهم كوسيلة للحفاظ على التراث ولتحقيق دخل مستقر. في كل صباح، يبدأ سليمان وفارس ومروان يومهم بين المطرقة والإزميل، ومع كل قطعة حجر يتم صقلها، يشعرون بأنهم يساهمون في إعطاء المدينة شكلاً جديداً ومستقبلاً أكثر استقراراً.

الحجارة التي كانت شاهدة على الدمار تتحول إلى أسس قوية لمنازل جديدة، تعكس إرادة سكان حماة في إعادة الحياة إلى مدينتهم، ليس فقط من خلال البناء المادي، بل من خلال صيانة روح المكان وذاكرته المعمارية.

البيوت التي تُستكمل واجهاتها بالحجر الطبيعي تضفي جمالاً وعراقة على المدينة، وتعيد إلى الأحياء القديمة رونقها التاريخي. هذه الملامح ليست جمالية فحسب، بل تحمل قيمة عملية، إذ يضمن الحجر الطبيعي متانة أطول ومقاومة أكبر لعوامل الزمن والمناخ مقارنة بالمواد الصناعية الرخيصة. الحرفيون أنفسهم يرون في عملهم وسيلة للحفاظ على كرامة المدينة وصمود سكانها، إذ أن الحجر يربط بين الأجيال ويعكس استمرار الحياة رغم الصعوبات.

حرفة حجر البلاتيه في حماة أصبحت رمزاً للصمود والانتماء. من ورشة سليمان الصغيرة، إلى فارس الخامات فحسب، بل يمنح السكان شعوراً بالاستمرارية والانتماء لمدينتهم، ليس فقط من خلال البناء المادي، بل من خلال صيانة روح المكان وذاكرته المعمارية.

البيوت التي تُستكمل واجهاتها بالحجر الطبيعي تضفي جمالاً وعراقة على المدينة، وتعيد إلى الأحياء القديمة رونقها التاريخي. هذه الملامح ليست جمالية فحسب، بل تحمل قيمة عملية، إذ يضمن الحجر الطبيعي متانة أطول ومقاومة أكبر لعوامل الزمن والمناخ مقارنة بالمواد الصناعية الرخيصة. الحرفيون أنفسهم يرون في عملهم وسيلة للحفاظ على كرامة المدينة وصمود سكانها، إذ أن الحجر يربط بين الأجيال ويعكس استمرار الحياة رغم الصعوبات.

حرفة حجر البلاتيه في حماة أصبحت رمزاً للصمود والانتماء. من ورشة سليمان الصغيرة، إلى فارس الذي يتعلم المهنة بعد النزوح، إلى مروان الذي يعيد تدوير الأنقاض، كل فرد يساهم في استعادة جزء من هوية المدينة. الحجارة التي تحمل بين طبقاتها تاريخاً وعراقة، تصبح مرة أخرى دعامة لمنازل وأزقة وشوارع تعيش فيها الأجيال الجديدة.

هذه الجرفة، التي تبدو بسيطة من الخارج، تحوي في طياتها قصص البشر الذين رفضوا الاستسلام للدمار، وقرروا أن يبنوا من جديد ليس فقط المباني، بل الأمل والذاكرة والكرامة.

إن استمرار هذه الجرفة في حماة يمثل أكثر من مجرد مهنة، فهو تعبير عن قدرة الإنسان على التحول من ضحية للدمار إلى بانٍي، ومن نازح إلى مُجدّد. الحجر الذي شهد سقوطاً وتحطماً، يتحول على أيدي الحرفيين إلى حجر أساس للمستقبل، والمدينة التي طالها الضرر تجد في كل قطعة حجر فرصة للحياة من جديد.

وبين كل ضربة إزميل وكل لوح صُقل بعناية، يكتب الحرفيون فصلاً جديداً في تاريخ حماة، فصل يحمل بين صفحاته الأمل والإصرار على إعادة البناء، واستعادة رونق المدينة وكرامة سكانها.

الضربات الأمريكية على فنزويلا.. امتداد للصراع القديم بين البلدين أم غطاء سياسي للتنافس بين القوى العظمى

لطفي توفيق

رغم ردود الفعل الدولية الواسعة، واستنكار جماعات حقوق الإنسان العمل العسكري المكثف في أمريكا اللاتينية، والتحذير من أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تصعيد خطير في المنطقة،

برّر الرئيس الأميركي الضربات التي وجهتها بلاده لعدة زوارق قرب فنزويلا بالقول «هذه الزوارق تستخدمها عصابات إرهابية لنقل مخدرات خطيرة».

ولوّح ترامب خلال حديثه للصحفيين في البيت الأبيض، بهجمات برية قريبة، وأشار إلى وجود «أمور أخرى يجري تحضيرها» وسيتم الكشف عنها لاحقًا.

وبدوره، قال الرئيس الفنزويلي في خطاب تزامن مع إعلان واشنطن احتجاز ناقلة نفط كبيرة قبالة سواحل فنزويلا، إن بلاده «مستعدة لكسر أنياب الإمبراطورية الأميركية الشمالية إذا لزم الأمر».

ويفسر مراقبون تصعيد الضربات العسكرية على فنزويلا، والحشد الأميركي الكبير حولها، بأنه امتداد للصراع الطويل بين البلدين، ولكن أميركا تضع له عناوين تخفي أهدافها الحقيقية، حيث تقول واشنطن إن تحركها في الكاريبي جزء من حملة موسّعة لمكافحة تهريب المخدرات.

ويؤكد الادّعاء الأميركي «أن الرئيس الفنزويلي وحلفاءه استغلّوا مؤسسات الدولة لتسهيل تهريب الكوكائين وتمويل جماعات مسلحة، مما جعل تجارة المخدرات أداة للإكراه السياسي والعنف برعاية الدولة»، رغم أن تحقيقات وكالات الاستخبارات الأميركية، دحضت هذه الرواية.

ووفق تقرير إدارة مكافحة المخدرات الأميركية هذا العام، فإن ٨٤٪ من الكوكائين المصادر في الولايات المتحدة جاء من كولومبيا، مما يدفع المحللين للاعتقاد بأن قضية المخدرات تشكل غطاء سياسياً للتنافس بين القوى العظمى، حيث أصبحت فنزويلا في عهد مادورو، وبدعم من الصين وروسيا، بؤرةً للمحور المناهض لسيطرة أميركا على نصف الكرة الغربي.

من التصعيد إلى التهديد

تعهد الرئيس ترامب بمحاربة عصابات المخدرات على البر بالطريقة نفسها المتّبعة في البحر، وقال في تصريحات للصحفيين من البيت الأبيض «قريباً جداً سنبدأ تنفيذ ذلك على البر أيضاً»،

وقالت المتحدثة باسم البنتاغون «إن عملية القضاء على تجار المخدرات الإرهابيين في نصف الكرة الغربي بدأت الآن».

وأطلقت الخارجية الأميركية تحذيراً لمواطنيها من السفر إلى فنزويلا، ودعت المقيمين فيها إلى مغادرتها.

وجاء في التحذير «يُنصح بشدّة جميع المواطنين الأميركيين والمقيمين الدائمين في فنزويلا بمغادرة البلاد فوراً».

من جهة أخرى، صعّدت التصريحات الأميركية من حدة التوتر في المنطقة، حيث قال الرئيس الأميركي إن «أيام نيكولاس مادورو على رأس فنزويلا باتت معدودة».

ويأتي هذا التهديد المباشر في وقت تشهد فيه المنطقة توتراً متصاعداً، يثير مخاوف المراقبين من تصعيد قد يخرج عن السيطرة.

وبدورها اعتبرت كاراكاس الإجراءات العسكرية الأميركية استفزازية، وتهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة، ووصفت هذه الإجراءات بأنها «انتهاك للاتفاقيات الدولية التي تنص على وضع منطقة البحر الكاريبي كمنطقة منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة النووية».

ردود الفعل

تصاعدت ردود الفعل الدولية على سلسلة الضربات العسكرية الأمريكية التي استهدفت قوارب عديدة في المياه الدولية قبالة سواحل أمريكا اللاتينية.

وأثارت هذه الضربات، التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٨٧ شخصاً، إدانات دولية واسعة، حيث أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه من هذه الضربات التي تستهدف قوارب يشتبه أنها لمهربي المخدرات في مياه أمريكا اللاتينية، وقال «القانون الدولي لا يتوافق مع هذا النوع من الضربات».

وأضاف أنطونيو غوتيريش أنه لا يؤيد اللجوء إلى الحلول العسكرية للوضع الراهن، ودعا إلى «تجنب المواجهة في البحر الكاريبي التي قد تكون لها عواقب أكثر دراماتيكية بكثير من الضربات الحالية».

وحذر خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من أن هذه العمليات قد ترقى إلى مستوى «الإعدامات خارج نطاق القضاء» و»الجرائم الدولية المحتملة»، وأكدوا على أن الأفراد المتهمين «يجب أن يتم اعتقالهم ومحاكمتهم بدلاً من إعدامهم بإجراءات موجزة».

ودعت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى الضغط على الولايات المتحدة لوقف هذه «الإعدامات غير القانونية في البحر» والالتزام بسيادة القانون.

وصرح رئيس كولومبيا بأن «أحد القوارب التي استهدفتها الولايات المتحدة لم يكن فنزويلياً، بل كولومبياً وكان على متنه مواطنون كولومبيون».

وأشارت كل من الصين والبرازيل وفرنسا وإيران والمكسيك وروسيا ودول أخرى، إلى أن الضربات الأمريكية «تنتهك القانون الدولي».

جذور الصراع

تدهورت العلاقات بين أميركا وفنزويلا منذ عام ١٩٩٩، عندما تولى هوغو شافيز رئاسة بلاده بعد انتخابات ديمقراطية، وأطلق ثورته التي اعتمدت سياسة «مناهضة الإمبريالية وإعادة توزيع الثروة» مما وضعه في مواجهة مع المصالح الأمريكية في أميركا اللاتينية.

وتصاعد الصراع حول ثروة فنزويلا النفطية، منذ عام ٢٠٠٧، حيث بدأت فنزويلا في تأميم الصناعة النفطية، مما اضطر بعض الشركات الأميركية إلى القبول بحصص صغيرة، وبيع حصص من استثماراتها لشركة البترول المملوكة للدولة، والعمل تحت سيطرتها، ورفضت شركات أميركية أخرى الأمر، مما دفع فنزويلا إلى مصادرة ممتلكاتهما.

وعندما رفعت هذه الشركات دعاوى قضائية للمطالبة بتعويضات، هدد شافيز بقطع صادرات النفط عن أميركا، التي كانت تتلقى آنذاك ما يقرب من ١,٥ مليون برميل يومياً من فنزويلا.

وفي عام ٢٠٠٢، دعمت الولايات المتحدة محاولة الانقلاب الفاشلة التي سعت للإطاحة بشافيز، وتنصيب رجل الأعمال الموالي لواشنطن بيدرو كارمونا رئيسا للبلاد، مما ساهم في تفاقم توتر العلاقات بين البلدين، وعززت هذه الأحداث تصورات فنزويلا بشأن الطموحات الإمبريالية الأميركية، فردّ شافيز بتوطيد علاقات بلاده مع خصوم الولايات المتحدة ، عبر شراء أسلحة روسية بمليارات الدولارات، والترحيب بالاستثمارات الصينية، وضم فنزويلا إلى «المحور المناهض للإمبريالية الأميركية».

يذكر أن واشنطن اتهمت السلطات الفنزويلية بعدم بذل جهود كافية لمكافحة تهريب المخدرات، ونشرت البحرية الأميركية مجموعة من السفن بقيادة حاملة الطائرات جيرالد آر فورد وغواصة نووية وأكثر من ١٦ ألف جندي في البحر الكاريبي.

ومنذ شهر أيلول الماضي، أغرقت القوات الأميركية ما لا يقل عن عشرين قارباً في المنطقة، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٨٥ شخصاً.

وفي التاسع والعشرين من الشهر الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إغلاق المجال الجوي فوق فنزويلا، وأفادت وسائل الإعلام الأمريكية بشكل متكرر أن الولايات المتحدة قد تبدأ قريبا في شن ضربات على أراضي فنزويلا.

تصاعد المداهمات الإسرائيلية في حوض اليرموك بدرعا يثير قلق السكان

رجاء مختار

في تطور ميداني جديد يعكس تصاعد التوتر في جنوب سوريا، واصلت القوات الإسرائيلية تنفيذ عمليات مداهمات واسعة داخل القرى الواقعة في حوض اليرموك بريف محافظة درعا الغربي، شملت اعتقالات لسكان محليين خلال ساعات الليل قبل الإفراج عن بعضهم لاحقاً، في مشهد يثير تساؤلات بشأن مدى التمدد العسكري الإسرائيلي داخل الأراضي السورية وفعالية الحكومة السورية الانتقالية في مواجهته، إلى جانب دور المجتمع الدولي في هذا السياق الحساس.

شهدت قرى حوض اليرموك خلال الأيام الماضية سلسلة من الأحداث التي تركت أثراً نفسياً واضحاً على السكان.

ويقول أبو حسن، صاحب محل خضار في قرية صغيرة قرب المعارية، إن قوات إسرائيلية اقتحمت قريته في منتصف الليل، وطلبت من جميع السكان الخروج إلى الساحات العامة، بينما قامت بتفتيش المنازل والمحال التجارية. كان لديه شاب في العشرين من عمره، ابن شقيقه، اقتاده في منتصف الليل، وطلبت منها وزوجها وطفليهما الثلاثة الخروج من البيت، بينما كانوا يقومون بتفتيش الغرف والأبواب.

تقول سالمة: «كنت أحتضن طفلي الرضيع وكلما اقترب الجنود كنت أشعر بأن الأرض تتهشم تحت قدمي». بعد ساعات، أفرجت القوات عن زوجها وطفليها، بينما أبقت على ابنها الأكبر للاحتجاز والتحقيق، ما أوقع الأسرة في حالة من القلق النفسي الشديد والتوتر الشديد.

أبو حسن وصف المشهد قائلاً: «لم أشعر بهذا الخوف منذ سنوات الحرب الأولى، كان صوت العربات والجنود في الشارع كأنها تعيد ذكريات الحرب التي لم نتمكن من تجاوزها».

في حادثة أخرى، روت سالمة، امرأة خمسينية من بلدة قريبة من حوض اليرموك، كيف اقتحمت القوات الإسرائيلية منزلها في منتصف الليل، وطلبت من أحد سكان القرية، فراس، شاب في منتصف العشرين من عمره، وصف الموقف قائلاً: «كانوا يسيرون بين البيوت وكأنهم يملكون الحق في كل شيء، شعرت أن حياتي اليومية تحولت إلى مراقبة مستمرة، لا أستطيع الخروج أو الذهاب إلى أي مكان دون خوف».

ولم تقتصر التحركات الإسرائيلية على الاعتقالات فحسب، بل شملت انتشار وحدات عسكرية داخل القرى الحدودية، مع إقامة نقاط تفتيش على الطرقات، وتفتيش المركبات، وهو ما زاد شعور السكان بانتهاك سيادتهم وممتلكاتهم.

يقول أحد المزارعين، أبو سامر: «دخلوا إلى مزرعتي فجأة، وأخذوا معي الوثائق المتعلقة بالأرض دون أي مبرر، تركوني أشعر بأن كل ما عملت عليه طوال سنوات يمكن أن يُسلب مني في لحظة».

هذه الأحداث دفعت الأهالي إلى تنظيم احتجاجات ومظاهرات في أكثر من قرية، رفعوا خلالها لافتات تطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية واحترام سيادة الأراضي السورية.

ضحايا هذه المظاهرات هم شباب وفتيات أصغر من أن يعرفوا معنى السياسة، لكنهم يعرفون الخوف والألم الذي خلفته المداهمات الليلية، يقول أحد المتظاهرين: «لم نعد نريد أن نعيش في الخوف، أطفالنا يستيقظون من الكوابيس كل ليلة، ونحن لا نملك حماية لهم».

ويأتي هذا التمدد العسكري الإسرائيلي في ظل موجة من الغارات والاشتباكات على عدة جبهات في جنوب سوريا، لا سيما في درعا وقنيطرة، حيث يسمح الوضع الأمني الهش بإجراء مثل هذه العمليات، في حين يراها الخبراء جزءاً من استراتيجية أوسع لفرض نفوذ طويل المدى على الأراضي السورية، وتقليص قدرة أي سلطة مركزية على السيطرة على الحدود والمناطق الحساسة.

الحكومة السورية الانتقالية لم تصدر حتى الآن أي موقف قوي من هذه العمليات، مكتفية بإدانات لفظية، وهو ما يترك السكان في مواجهة مباشرة مع واقع أمني هش، دون أي حماية فعلية.

يرى بعض المحللين أن هذا الصمت يعكس هشاشة الدور العسكري والسياسي للحكومة الانتقالية، ويزيد من الشعور بعدم وجود سلطة تحمي المواطنين، خصوصاً في مناطق النزاع الحدودية.

أما على الصعيد الدولي، فقد أثارت هذه الأحداث ردود فعل متباينة، حيث أعرب بعض المسؤولين عن القلق من التوسع العسكري الذي قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، بينما رفضت أطراف أخرى التدخل المباشر، معتبرة أن الحل السياسي الشامل هو الطريق الوحيد لإنهاء مثل هذه الأزمات.

لكن، هل سيستمر هذا التمدد الإسرائيلي على الأرض، وهل سيكون هناك رد فعل دولي حقيقي لوقفه؟ الواقع على الأرض يشير إلى أن السكان المحليين يعيشون بين مطرقة المداهمات الليلية وسندان الخوف من المستقبل، بينما قصصهم اليومية تعكس حجم المعاناة الإنسانية التي تتركها هذه العمليات، قصص مثل قصص أبو حسن وسالمة وفراس، التي أصبحت تمثل حياة الملايين في مناطق النزاع السورية.

«اللبن الخاثر» في ريف الرقة... غذاءٌ أصيل وتراثٌ متجدد رغم غلاء الأعلاف

الرقة/ حسن الشيخ

يشكّل «اللبن الخاثر» واحداً من أقدم وأهم المنتجات الغذائية في ريف الرقة، إذ يحتفظ بمكانة خاصة في الذاكرة الشعبية وبُعدٍ تراثي متجذّر لدى سكان المنطقة.

ويزداد الاهتمام به في هذه الفترة من السنة، المعروفة محلياً بموسم ولادات الأغنام أو «الرغث»، حيث تتزايد كميات الحليب تدريجياً بعد فطم الصغار، فتعود صناعة «اللبن الخاثر» لتزدهر في القرى والبوادي.

ويُعدّ «اللبن الخاثر» جزءاً أساسياً من المائدة الريفية، ووجبة متوارثة منذ أجيال، لما يتمتع به من قيمة غذائية عالية وطعم طبيعي يميّزه عن المنتجات الصناعية.

ويشهد هذا الموسم إقبالاً ملحوظاً على شرائه، إذ يتراوح سعر الكيلوغرام الواحد بين ١٥ و١٧ ألف ليرة سورية، وهو سعر يراه مربّو الأغنام مناسباً قياساً بجهودهم ومصاريفهم، لكنه في المقابل لا يخفّف عنهم بالكامل وطأة غلاء الأعلاف.

جودة مستمدة من المراعي الطبيعية

يتميّز «اللبن الخاثر» المنتج في ريف الرقة بجودته العالية وقوامه المتماسك ونكهته الطبيعية، وهي خصائص ترتبط مباشرة بطبيعة المراعي التي تعتمد عليها القطعان.

فالأغنام تتغذى غالباً على النباتات البرية المتنوعة المنتشرة في أراضي الريف، مثل الشيح والقيصوم والبابونج البري، مما يمنح الحليب خصائص غذائية مميّزة ويعزز كثافة الدهن فيه. ويؤكد المربون أن اللبن المنتج في هذا الموسم يتمتع بمستوى جيد من الجودة نتيجة اعتماد القطعان بشكل كبير على الرعي الطبيعي بعد موسم مطري ملائم.

لا يُنظر إلى إعداد «اللبن الخاثر» بوصفه عملية إنتاج غذائي فحسب، بل يُعدّ طقساً تراثيا ارتبط بالهوية الثقافية لأهالي الريف، فقد درجت نساء القرى تقليدياً على تحضيره في «القرب» الجلدية أو في أوانٍ خاصة تُستخدم منذ عقود طويلة، وتُخضّ حتّى يصل اللبن إلى قوامه المرغوب.

وعلى الرغم من انتشار الوسائل الحديثة، ما زال كثير من الأهالي يفضّلون الطرق التقليدية ويعتبرون أن لها تأثيراً جوهرياً على النكهة وجودة المذاق.

ويحضر «اللبن الخاثر» في مجالس الضيافة الريفية، ويُقدَّم مع الخبز الساخن أو مع وجبات الحبوب المحلية، ليشكّل جزءاً أصيلاً من العادات الاجتماعية ومن ذاكرة المائدة الرقاوية.

ارتفاع أسعار الأعلاف... عبء يرهق المربين

إلا أنّ هذا المشهد التراثي والغذائي لا يخلو من تحديات اقتصادية متصاعدة، أبرزها الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف، وهو أمر بات يشكّل عبئاً ثقيلاً على المربين، خاصة أولئك الذين يمتلكون قطعاناً صغيرة. فمع تقلّص المراعي الطبيعية في بعض المناطق وعدم كفايتها لتأمين غذاء القطيع طوال العام، يضطر كثير من المربين إلى شراء الأعلاف بأسعار مرتفعة، مما يقلّل من أرباحهم رغم جودة المنتجات وارتفاع الطلب عليها.

ويشير مربّون في ريف الرقة إلى أنّ سعر اللبن الحالي، على الرغم من كونه مقبولاً، لا يعوّض تماماً عن تكاليف التربية، بدءاً من الأعلاف مروراً بالأدوية البيطرية وانتهاءً بمصاريف الرعي والنقل، الأمر الذي يجعل استمرار هذه المهنة يتطلب دعماً أكبر، أو توفير بدائل علفية بأسعار مناسبة.

ورغم الصعوبات، يبقى اللبن الخاثر موسماً اقتصادياً مهماً لآلاف الأسر الريفية التي تعتمد على بيع كميات يومية منه في الأسواق أو للمستهلكين مباشرة. ويزداد الإقبال عليه عاماً بعد عام، سواء لطعمه التقليدي أو لقيمته الغذائية أو لكونه منتجاً طبيعياً خالياً من الإضافات الصناعية.

كما أعاد تزايد الطلب عليه تسليط الضوء على أهمية حماية المراعي الطبيعية ودعم قطاع تربية الأغنام، باعتبارهما جزءاً من الأمن الغذائي المحلي ومن استدامة التراث الغذائي في المنطقة.

alsori.net

سوريا: عدالة معلقة... بين الأمل والخيبة

تقرير/ جمانة الخالد

بعد عام كامل تقريباً على سقوط نظام بشار الأسد، لا يزال السؤال الأكثر إلحاحاً لدى السوريين في وسط سوريا والعاصمة، بل في كل المدن التي عانت من قمع وعنف طويلين: كيف تتحقّق العدالة للضحايا بعد سنوات من الظلم؟ في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية الانتقالية، تبدو الإجابات على هذا السؤال معقدة، بين أمل بخطوات أولى نحو العدالة وواقع يتسم بالبطء والتردد في تحقيق المساءلة الحقيقية.

في حارات دمشق القديمة، يحكي أحمد، رجل في الخامسة والخمسين من عمره، عن فقدانه لابنه في اعتقال تعسفي قبل ما يزيد على عقد. يرفع أحمد صوته قائلاً: "اليوم بعد سقوط النظام، وعدونا بالعدالة ولكن لا شيء تغير... لا حقّقوا الحقيقة ولا شفنا حد محاسَب." مثل كثير من عائلات المفقودين والمختفين قسرياً، يعيش أحمد بين أمل بالحصول على معلومات عن ابنه وبين خيبة الأمل من بطء الإجراءات الرسمية.

في حماة، تلتقي مراسلتنا مع ليلى، شابة في التاسعة والعشرين، التي فقدت شقيقها في واحدة من أكبر المجازر التي حدثت في سنوات النزاع. تقول ليلى بصوت يملؤه الوجوم: "كلما نسمع عن لجنة للعدالة الانتقالية أو محاكمات مستقبلية، يظل كلام على الورق... نحن نريد محاسبة واضحة، نريد الاعتراف بمعاناتنا، نريد أن نرى العدالة النور." تجسد كلمات ليلى إحباط عائلات كثيرة تبحث عن حقيقة واضحة في ظل إجراءات رسمية بطيئة وغير شفافة أحياناً، وهي حالة يكررها الضحايا من حمص إلى دمشق.

في حمص، حيث شهدت المدينة واحدة من أطول وأعنف فصول الحرب السورية، يروي حسن، أحد الناجين من اعتقال تعسفي سابقاً، تفاصيل موجعة عن عذاب الأسرى داخل السجون السرية. يقول: "خرجتُ من المعتقل، لكن معاناتنا لم تنتهِ... نسمع عن لجان وعن محاكمات مستقبلية، لكن لا نرى حتى الآن محاسبة فعلية للمسؤولين عن التعذيب والاختفاء."

تظهر تجربة حسن مثلهماً يتكرر مع كثير من المعتقلين السابقين الذين يرون أن العدالة الانتقالية لم تتحول بعد إلى محاكمات فعلية مستندة إلى القانون، وأن خطوات التحقيقات لا تزال في بداياتها.

رغم هذا الواقع الصعب، لا يمكن تجاهل بعض المؤشرات التي توحي بوجود رغبة حقيقية داخل السلطات السورية الحكومية الانتقالية لوضع العدالة على المسار الرسمي، ولو بخطوات بطيئة. فقد أعلنت الحكومة عن تشكيل هيئات للعدالة الانتقالية والمفقودين، بهدف توثيق الجرائم والمساءلة عن الانتهاكات التي ارتُكبت خلال العقود الماضية، وإيجاد المفقودين وتقديم الدعم لعائلاتهم. هذا التحرك يُعدّ في حد ذاته خطوة غير مسبوقة في تاريخ سوريا الحديث، وهو ما لم يكن ممكناً في ظل النظام السابق.

لكن هذه الخطوات الرسمية تصطدم بتحديات كثيرة على الأرض. في دمشق نفسها، يشير حقوقيون محليون إلى أن دمج مطالب العدالة والمصالحة في إطار واحد يمثل تحدياً كبيراً، إذ أن هناك رغبة شعبية قوية في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الكبيرة التي حصلت خلال الحرب، إلا أن هناك أيضاً مخاوف من أن تؤدي الإجراءات السريعة وغير المتوازنة إلى إحداث انقسامات جديدة في المجتمع. هذا التوازن الدقيق بين العدالة والأمن والمصالحة هو أحد أصعب الاختبارات التي تواجه السلطات والفاعلين في العملية الانتقالية.

ولعل من أبرز ما يطالب به الضحايا اليوم هو الاعتراف الرسمي بمعاناتهم وتقدير حجم الأذى الذي تعرضوا له، إضافة إلى التعويضات المادية والمعنوية التي تساهم في تمكينهم من إعادة بناء حياتهم بعد سنوات من الخسارة والحرمان. في حمص، تحدثت أم لطفلين فقدت زوجها في اشتباكات دامية قبل سنوات، فتقول: "نحن لا نطلب أكثر من حقوق أولادنا... حق أن يعرفوا الحقيقة، وحق أن يشعروا بأن العدالة ليست مجرد كلمة في خطب سياسية." هذا الطرح يعكس حالة واسعة من الشعور بأن العدالة يجب أن تُبنى من أساس حقوقي واضح لا يقتصر على الإجراءات الرسمية وحدها.

من جهة أخرى، يواجه المجتمع المدني السوري تحديات في المشاركة في مسارات العدالة الانتقالية. رغم الدعوات الرسمية لمشاركة الناجين والضحايا، إلا أن كثيرين يشكون من غياب الشفافية في صياغة آليات العدالة وطريقة تنفيذها، مما يقلل من ثقة الناس في الإجراءات المتخذة. هناك أيضاً انتقادات للبطء في فتح ملفات التحقيق والمضي فيها، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الكبيرة مثل الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب التي وثقها الناجون وعائلات الضحايا.

في دمشق، لا تزال لدى الكثير من المواطنين مخاوف حقيقية من أن العدالة قد تتعرض للضغط السياسي أو يتم التضحية بها من أجل الاستقرار على المدى القصير، وهو ما يراه بعضهم تنازلاً عن حقوق الضحايا في مقابل بناء مؤسسات الدولة من جديد. وهذا النقاش يظهر بوضوح في الأحاديث اليومية بين الناس في المقاهي والأسواق، حيث يتساءل البعض: "هل يمكن أن تتحقق العدالة دون أن نضحي بالاستقرار؟ وهل يمكن أن تكون المصالحة حقيقية دون مساءلة كاملة للمسؤولين عن الجرائم؟"

رغم هذه المخاوف، يبقى أمل الضحايا معلقاً في رؤية سوريا تنطلق إلى مستقبل يلبي حد أدنى من العدالة الحقيقية، حيث المساءلة، ومعرفة الحقيقة، والتعويض، وإعادة دمج الضحايا في المجتمع. في نهاية حديثه، يقول أحمد من دمشق: "نريد أن نرى العدالة ليست في الأوراق، بل في المحاكمات وفي اعتراف الدولة بحقوقنا... هذا هو الأمل الذي لا يزال يضيء لنا الطريق".

السلاح المنفلت في درعا.. من فرح الأعراس إلى المآس اليومية

درعا/ رجاء مختار

إلى أن تهدأ الموسيقى وتذوي أصوات المرح احتفى الحاضرون في قرية عابدين بريف درعا الغربي بزفاف دام طوال الليل؛ لكن ما كان يفترض أن يكون أسعد لحظات العمر تحوّل إلى مأساة عندما انفجرت قنبلة في ساحة العرس، أدّت إلى إصابات خطيرة وخسائر في الأرواح.

لم يكن هذا الحادث معزولاً، بل كان انعكاساً لواقع مأساوي تتخبط فيه محافظة درعا منذ سنوات: السلاح المنفلت الذي انتشر بين المدنيين دون ضوابط واضحة أو سيطرة مركزية، ما جعل الاحتفالات والمناسبات تتحوّل إلى مسارح لرعب لا مبرّر له.

حسب تقارير مراقبين محليين، شهد العام ٢٠٢٥ وحده أكثر من مئتي حادثة إطلاق نار عشوائي أو انفجار أسلحة بين المدنيين في مخيمات وبلدات درعا، أدّت إلى سقوط مئات الضحايا من بينهم أطفال ونساء، في وقت لم تعلن فيه السلطات المحلية بعد عن أرقام دقيقة كاملة. سلاح بسيط أو مدوّر، قذائف مخبأة في المنازل، ذخيرة متروكة من سنوات القتال السابقة — كلها تسرّب إلى حياة الناس اليومية وحوّلت فرح العرس في المضرج إلى مأساة عائلية لا تُنسى.

في قرية السرّية المجاورة لعابدين، يتذكر أبو ياسر، وهو مزارع في الخمسين من عمره، كيف كان الأطفال يعثرون على ذخائر أثناء لعبهم في الحقول. يقول بصوتٍ مملوء بالحزن: "الأسلحة ليست فقط تلك التي تطلق في الاحتفالات — إنما حتى الذخيرة المتروكة في الأرض تحمل الموت في كل زاوية. لقد رأيت أبناء أولادنا يعودون بعيون فارغة بعد انفجار مفاجئ بينما كانوا يلهون بالقرب من مخلفات الحرب»».

القضية ليست جديدة في درعا، فقد كانت القوات الأمنية المحلية وأجهزة الأمن الداخلي تشن حملات متكررة على امتداد الأشهر الماضية لجمع السلاح غير المرخّص وملاحقة حامليه، في محاولة للحدّ من الانفلات الأمني الذي يُهدّد السلامة العامة. خلال الأسبوع الماضي فقط، أطلقت الأجهزة الأمنية حملة واسعة في مدينة جاسم والريف الشمالي من المحافظة بهدف مصادرة الأسلحة العشوائية وإلقاء القبض على المطلوبين.

هذه الحملات تأتي في سياق جهود واسعة تقودها الحكومة السورية الجديدة للسيطرة على السلاح المنتشر بين المدنيين في جميع أنحاء البلاد، خصوصاً في الجنوب. ففي بصرى الشام وحوض اليرموك خرجت دوريات لمداهمة مخابئ أسلحة، حيث صادرت ذخائر وأسلحة متنوعة في ظل استمرار وقوع حوادث عنف.

وفي منتصف العام، أعلن الأمن الداخلي التابع للحكومة الانتقالية عن ضبط مستودع صواريخ مخفي في إحدى المزارع في ريف المدينة الغربي، يحمل صواريخ "غراد" وغيرها من المواد المتفجّرة التي لو لم تُكتشف لكانت وجهت إلى تهريب غير معروف الغاية.

لكن بينما تشكّل هذه الحملات خطوة مهمة نحو حصر السلاح بيد الدولة، فإنها تواجه تحديات ضخمة في الواقع المحلي. المجتمعات في درعا لا تزال تحمل ذكريات حربٍ دموية، ولبعض المقاتلين السابقين، حمل السلاح يعني – في نظرهم – درع حماية عائلاتهم ومجتمعاتهم من التهديدات المحتملة. هذه النظرة تُعرّض الكثيرين للانزلاق في دوّامة عنف عشوائي بسبب خلافات صغيرة أو نزاعات شخصية.

تحت ظلال هذه الحقائق، تعيش عائلات بأكملها تحت وطأة خوف مستمر. أم سلمى، وهي أرملة من درعا البلد، تروي كيف فقدت ابنها الوحيد للأسر الريفية، لأنها طلبٌ متزايد في الأسواق وتعد أقل تأثراً بالجفاف مقارنة بالمحاصيل الكبيرة مثل القطن أو الذرة.

تشير الأجواء الحالية إلى أن الأمطار الأخيرة ساهمت في رفع منسوب المياه الجوفية والأسطح، ورفعت آمال المزارعين في موسم القمح المقبل، لكنها في الوقت ذاته تحتاج إلى متابعة الهطولات القادمة لضمان نمو متوازن للمحاصيل.

هذه التوقعات واقعية في ظل تأخر الأمطار المعتاد في أواخر الخريف، لكن الهطولات الأخيرة تعتبر مفيدةً خصوصاً في مراحل إنبات البذور ونمو الأوراق وبناء السنيلة في القمح.

رغم التفاؤل الحالي، لا يمكن تجاهل التحديات المناخية التي مرت بها سوريا خلال موسم الزراعة الحالي، فقد واجهت البلاد أسوأ موجات جفاف منذ عقود، ما تسبب في تضرر واسع لمحاصيل القمح البعلية، وهذا يجعل الأمطار الأخيرة فرصة ثمينة لاستعادة جزء من النشاط الزراعي، لكنها ليست كافية بمفردها لضمان موسم مثمر دون دعم إضافي من مياه الري أو هطولات مطرية متتابعة.

في قرى أخرى بريف حماة، بدأ بعض المزارعين بالفعل بزرع بذور القمح بعد الأمطار، مستفيدين من رطوبة التربة التي تعمل على إنبات البذور بشكل أسرع وتحسين بداية الموسم.

وقال المهندس الزراعي أحمد الطرابلسي إن الأمطار تعمل على تنشيط الجراثيم المفيدة في التربة، وتقلل من الأعشاب الضارة قبل نمو القمح، ما يمنح الحقول فرصة أفضل للحياة النباتية إذا ما سبقتها هطولات إضافية في الأسابيع القادمة.

لكن الواقع في حمص لا يخلو من الحذر، فقد مرّت هذه المحافظة خلال السنوات الماضية بتقلبات مناخية أثرت على الإنتاج الزراعي، ما دفع الكثير من المزارعين إلى الاعتماد على المزارع المروية أو المزروعات المقاومة للجفاف.

وفي قرية الصالحية بريف حمص، قال علي شاهين وهو مزارع محتك إنهم في انتظار مزيد من الأمطار، لأن الزراعة هنا تعتمد بشكل أساسي على المحصول البعل في حال لم تتوفر موارد مائية إضافية، وأضاف أن الزراعة العطرية والمراعي يمكن أن تكون ملاذاً اقتصادياً إضافياً إذا ما سبقتها هطولات مطرية كافية خلال الموسم.

محصول القمح يبقى محور الاهتمام خصوصاً في وسط سوريا، إذ يعتمد عليه جزء كبير من السكان في تأمين قوتهم السنوي، لكن الانخفاض الحاد في الأمطار خلال السنوات الماضية جعل من موسم الزراعة تحدياً كبيراً للمزارعين، الذين يتطلعون دائماً لهطولات تكون كافية لضمان الإنبات والنمو والتسنبل وصولاً للحصاد.

في المحصلة، فإن الأمطار الغزيرة التي هطلت في الأيام الماضية أعادت أجواء الأمل إلى حقول حمص وحماة بعد موسم طويل من القلق، لكنها أيضاً وضعت المزارعين أمام حقيقة أن التغيّرات المناخية تجعلهم يعتمدون على مفاجآت الطبيعة أكثر مما كانوا يتوقعون.

وبينما تستمر التحضيرات في الحقول وتبدأ الآلات الزراعية عملها، يبقى السؤال مطروحاً عن مقدار المياه الذي سيصل في الشهور القادمة، ومدى قدرته على إنقاذ الموسم من آثار الجفاف الشديد التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة.

أمطار وفيرة تعيد الحياة لحقول حمص وحماة واستعدادات لموسم زراعي جديد

تقرير/ بسام الحمد

شهدت المناطق الريفية في محافظتي حمص وحماةَ خلال الأيام الماضية أمطاراً وفيرة أعادت الأمل إلى المزارعين بعد موسم شتاء طويلٍ من القلق والجفاف. هذه الهطولات المطرية ساهمت في تنشيط التربة ورفع منسوب المياه السطحية والجوفية، ما يجعلها جاهزةً لاستقبال بذور القمح والمحاصيل العطرية والأعلاف، ويعزز من فرص موسم زراعي أفضل مقارنة بالسنوات السابقة.

في قرية السنديانة الشرقية بريف حماة، وقف المزارع عمر الراشد أمام حقله وهو يشير إلى الأرض الرطبة بعد الأمطار الأخيرة وقال إن الأمطار هذه السنة جيدة بشكل ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة التي شهدت نقصاً حاداً في الهطول، ما جعل الزراعة البعلية شبه مستحيلة في بعض الحقول.

وأضاف أن الأرض الآن مهيأة لزراعة القمح، ونأمل أن يكون الموسم المقبل أكثر وفرةً من سابقه. تعكس كلمات الراشد حالة التفاؤل التي تسود بين المزارعين بعد فترات طويلةٍ من الانتظار والجفاف.

في حمص، تحدث المزارع سليم حمادة، وهو من ريف مدينة حمص الشمالي، عن الاستعدادات الجارية في حقوله، وقال إن بعد تساقط الأمطار في الأيام الماضية بدأوا تجهيز الأرض لزرع القمح والبقوليات، وبعضهم يفكر في الزراعة العطرية التي تتطلب عنايةً خاصةً لكنها تستفيد بشكل جيد من المياه التي توفرها الأمطار.

أشار حمادة إلى أن الزراعة العطرية مثل الكمون والبانسون والزعتر يمكن أن توفر دخلاً إضافياً

وفي أحد أزقة الميدان، يروي فادي، رجل خمسيني، أنه منذ سنوات وهو يعاني من ضباب دخاني كثيف يتجمع في الصباح والمساء، ويقول: "يبدو أن المدينة تقف عاجزة أمام هذه المشكلة، رغم أن الجميع بات يشعر بتأثيرها يومياً، لا أستطيع أن أفتح نافذة المنزل صباحاً دون أن أجد طبقة من الدخان الغامق على الأثاث».

الوضع يزداد سوءاً في الأوقات التي لا تهب فيها الرياح، فتبدو السماء رمادية فوق العاصمة، مثل ستارٍ ثقيل لا يتلاشى بسهولة.

ويشير بعض السكان إلى أن انقطاع الكهرباء المتكرر يدفع الأهالي للاعتماد على مولدات كهربائية تعمل لساعات طويلة، مطلقة المزيد من أكاسيد النيتروجين والكبريت في الهواء، مما يزيد من تفاقم الأزمة الصحية والبيئية في دمشق.

أما بالنسبة لجودة الهواء، فتظهر المراقبة اليومية أن مستوى التلوث في دمشق غالباً ما يصنف على أنه "سيئ"، ما يعكس ارتفاع الجسيمات والملوثات في الجو مقارنة بالمعدلات الصحية المقبولة، وهو ما يثير مخاوف الأطباء والمختصين البيئيين لآثارها على الصحة العامة.

في الأزقة والشوارع الرئيسية، يتردد حديث عن ضرورة تدخل يشمل تحسين شبكة المواصلات العامة، ومراقبة المركبات القديمة، ووضع ضوابط صارمة لعوادم المولدات الصناعية والسكنية، وتأهيل المساحات الخضراء التي تساعد في تخفيف حدة التلوث.

يرى كثير من المواطنين أن معالجة مشكلة التلوث ليست مسؤولية الجهات المعنية وحدها، بل تتطلب تعاوناً مجتمعياً وتشريعاً فعالاً يساهم في تحسين جودة الهواء والسماح لمدينة دمشق بأن تتنفس بحرية أكثر مما هي عليه اليوم.

بينما تنتظر دمشق خطة شاملة تنقذ هواءها من الدخان المتصاعد، يبقى السؤال مطروحاً في وجوه الناس: هل يمكن للمدينة التي شهدت تاريخاً طويلاً أن تستعيد سماءً أنقى؟ تبقى الإجابة مرتبطة بمدى جدية الإجراءات وإرادة المجتمع بأكمله في جعل التلوث مسؤولية تُعالج على أرض الواقع، قبل أن يتحول إلى أزمة صحية بيئية لا رجعة فيها.

دخان الشوارع... كيف اختنقت دمشق بتلوث العوادم؟

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في دمشق، حيث تختلط الحياة اليومية بضجيج العاصمة، باتت السماء فوق شوارعها تحمل نفساً ثقيلاً لا يقتصر على حرارة الشمس وحدها، بل هو عبء تلوث الهواء الذي يرتفع من عوادم السيارات والمولدات والمصادر الصناعية المحيطة.

المدينة التي لطالما عُرفت بهدوئها النسبي وسط صخب المدن الكبرى، أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر عرضة لخطر تراجع جودة الهواء، ما دفع الكثير من سكانها للتساؤل: إلى متى ستظل دمشق تختنق بلا رقابة حقيقية على ملوثات الهواء؟.

في صباح أحد الأيام، في حي كفر سوسة بدمشق، توقف نبيل، رجل في الثامنة والثلاثين من عمره، عند إشارة مرورية، بينما كانت السيارات القديمة والحافلات الكبيرة تطلق أعمدة من الدخان الأسود في الهواء.

ويقول نبيل وهو يرفع قميصه ليُغطي أنفه وفمه: "كل يوم عندما أخرج إلى العمل أشعر بثقل في التنفس، والاختناق يزداد عندما يكون الطقس هادئاً بدون رياح تساعد على تلاشي الدخان».

ويعكس كلامه واقعاً يعانيه غالبية سكان العاصمة، إذ تشير المراقبة اليومية إلى أن عوادم السيارات تمثل نسبة كبيرة من تلوث الهواء في دمشق، خاصة نظراً لعدد المركبات القديمة والميكروباصات التي تعمل بوقود الديزل، وهو ما يزيد من انبعاث غازات ضارة وجسيمات دقيقة تتغلغل في الرئتين.

على مقربة من سوق الحميدية، تجلس سارة، شابة في الثامنة والعشرين، مع ابنتها الصغيرة في مقهى خارجي، وتقول وهي تتنحنح ببطء: "كلما خرجتُ في نزهة مع ابنتي، أجدها تعود للمنزل تسعل بلا توقف. أحياناً أضطر لإلغاء خططنا لأن الهواء لا يساعد على البقاء في الخارج».

حالات السعال والحساسية أصبحت شائعة بين الأطفال في الحي، ولا يمر يوم بدون أن تسمع شكوى من أحد الجيران حول تأثير الهواء الملوث على صحة أبنائهم.

وفي أحد مصابيح الشارع في باب توما، يقف طبيب مختص بالأمراض التنفسية، يوضح أن ارتفاع مستويات الجسيمات الدقيقة في الهواء يؤدي إلى زيادة حالات الربو والتهاب القصبات المزمن وربما مشاكل أكثر خطورة للرئتين، خصوصاً لدى الأطفال وكبار السن.

ويرى أن التحسن في جودة الهواء يتطلب إجراءات من عدة جهات، تشمل تقنين حركة المرور وتحسين نوعية الوقود ومراقبة انبعاثات المصانع، بالإضافة إلى تطوير وسائل النقل العام للحد من اعتماد الأفراد على السيارات الخاصة القديمة، وهو ما بات ضرورة بيئية وصحية ملحة.

أما في حي المزرعة، فتروي أم باسل، امرأة في الخامسة والأربعين، قصة تأثير التلوث على زراعة حديقتها الصغيرة: "كنت أزرع زهراً ونباتات خضراء، لكن الأوراق صارت تصفر وتتلثى بسرعة... حتى النباتات بدأت تتأثر بهذا الهواء الثقيل." التلوث لا يؤثر فقط على صحة الإنسان، بل يمتد إلى البيئة الحضرية نفسها، حيث تؤدي الجسيمات والغازات المنبعثة من العوادم إلى تغيير في الخلايا النباتية وتقليل قدرة النباتات على النمو الطبيعي في البيئات الحضرية.

رغم تفاقم المشكلة، إلا أن هناك جهوداً يعلن عنها بين الحين والآخر من قبل الجهات المعنية في دمشق، تعلن عن خطط للحد من ارتفاع نسب التلوث والتحسين التدريجي لجودة الهواء. إلا أن كثيرين في الشارع يرون أن هذه الخطط تظل نظرية أكثر منها عملية، خصوصاً في ظل غياب رقابة صارمة على معايير انبعاثات المركبات والمولدات، وعدم تنفيذ برامج فعّالة لتقليل عدد السيارات القديمة التي تسهم بشكل كبير في التلوث.

المأساة الإنسانية وإعادة إعمار غزة

سري القدوة

تتفاقم المأساة الإنسانية في غزة مع المنخفض الجوي العاصف الذي ضرب القطاع خلال الساعات الماضية، محولا آلاف الخيام إلى برك من المياه تغرق فيها العائلات النازحة، وبينما يفتقر الناس لأبسط مقومات الحماية والدفء، أعلنت مصادر طبية عن وفاة رضيعة ذات الثمانية أشهر نتيجة البرد القارس، وانهيار العديد من المباني المدمرة مخلفا عدد من الضحايا في مشهد يجسد حجم الكارثة.

وما يواجه سكان قطاع غزة يعكس خطورة الأوضاع الإنسانية خاصة على الأطفال والنازحين الذين يعيشون في خيام ضعيفة وغير مؤهلة لمواجهة الطقس البارد، ويعاني أهالي قطاع غزة من انعدام المأوي والعلاج، وعدم وجود وسائل التدفئة في ظل منخفض جوي عاصف وبارد وماطر، ولا يشكل المنخفض الجوي خطرا على النازحين في الخيام فقط، بل أيضا على عشرات آلاف الأسر التي تفطن في بيوت متضررة وآيلة للانهيار بسبب القصف الإسرائيلي خلال العدوان.

وتمنع قوات الاحتلال عشرات آلاف العائلات من العودة إلى بيوتها وراء ما يعرف بـ«الخط الأصفر» بل وتواصل تدميرها رغم اتفاق وقف إطلاق النار، و يعيش سكان القطاع (٢,٣ مليون نسمة) أوضاعا إنسانية قاسية سواء على صعيد الأمن أو السكن أو الغذاء، ويعاني النازحون من اهتراء الخيام بعد مرور عامين من استخدامها أو قلة عددها بسبب قيود الاحتلال على دخولها، بينما يقطن زهاء ٣٠٠ ألف عائلة في خيام المنتشرة في طروقات وإحياء مدن ومخيمات النزوح في مناطق تقع داخل ما يسمى بالخط الأصفر بقطاع غزة.

وفي الحادي عشر من أكتوبر الماضي دخل وقف إطلاق نار في قطاع غزة حيز التنفيذ وتم بموجبه فرض «خط أصفر» شمال وشرق وجنوب القطاع يمنع تخطيه، بينما يعيش أكثر من مليوني فلسطيني مكتظون الآن في أقل من نصف مساحة القطاع، ويفتقر معظم النازحين إلى مواد الإيواء الكافية لحمايتهم من الأمطار والرياح.

الشعب الفلسطيني بات يواجه حرباً مفتوحة تشمل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري، إضافة إلى التدمير الشامل لقطاع غزة، حيث تسحق الأحياء السكنية فوق ساكنيها ويفرض حصار جوع وحرمان المرضى والجرحى من الغذاء والدواء والعلاج وخاصة في فصل الشتاء والأجواء القاسية والممطرة وانعدام وسائل التدفئة والعيش في خيام من قماش بالية، وما يحدث ليس انتهاكاً عرضياً، بل ممارسات ممنهجة تستهدف الوجود الإنساني ذاته.

تتضاعف معاناة مخيمات النزوح وظروفها القاسية من جوع ومرض وبرد، فضلاً عن استمرار الإرهاب اليومي في الضفة الغربية بما فيها القدس، المتمثل في القتل المباشر والاعتقالات وهدم البيوت وتهجير السكان، إلى جانب اعتداءات المستعمرين تحت حماية جيش الاحتلال وبقرارات سياسية مخالفة للقانون الدولي.

يجب العمل على دعم الجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار وضمان دخول المساعدات الإنسانية، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وتولي دولة فلسطين مسؤولياتها، والذهاب إلى إعادة الإعمار، ومنع التهجير والضم، وعودة الاستقرار الدائم، تمهيدا لإنهاء الاحتلال ونيل دولة فلسطين استقلالها، كدولة قابلة للحياة، ديمقراطية وذات سيادة وفق الشرعية الدولية.

لا بد من متابعة التنفيذ الكامل لخطة الرئيس ترامب للسلام، وفقا لما تم اعتماده في قرار مجلس الأمن ذى الصلة رقم (٢٨٠٣)، باعتبارها إطارا لتحقيق السلام العادل والشامل، وضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف الحرب وضمان إنفاذ المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ودون عوائق، فضلًا عن أهمية البدء في إعادة إعمار القطاع.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

التسامح وبلوى التفسّخ

د. عزالدّين عناية

شهدت مقولة التسامح جملة من التطورات، منذ تداول المفهوم في الأوساط الدينية والسياسية والمعرفية في أوروبا، مع مستهلّ الحقبة الحديثة. وبدا ترسيخ المفهوم حينها، في أوضاع مشحونة بالنزاعات والانقسامات، سبيلًا للخروج من دوّامة الفوضى التي ألمّت بالقارة مع بروز الانشقاقات البنيوية الكبرى في التفكير والتصورات، جرّاء الموقف من الحداثة والعلمنة، وجرّاء ما طرأ على مفهوم الدولة من تبدّل، وما صاحبه من هجران لمفهوم الرعية وانفتاح على مفهوم المواطنة.

بدا التسامح المنطوي على دلالات مغرية، مثل العفو والتساهل، والاحترام، والكرامة، والقبول بالمغايرة وغيرها، سفينة النجاة للخروج من أوضاع الضيق والانغلاق والمركزية. وتجلى ذلك «في مديح التسامح» وفي رسائل «الحثّ على التسامح» التي دبجها كثير من الرواد في المجال، أمثال جون لوك، وباروخ سبينوزا، وفولتار وآخرون، ولكنّ ذلك الطور التأسيسي المثقل بالمخاوف والوعود، كان في واقع الأمر التمهيد الرخو الذي سار باتجاه التوليد النظري للمفهوم ثانية.

فمع الطور الثاني لمفهوم التسامح وقد خرج فيه من الحيز الغربي، والأوروبي تحديدا، إلى مجال عانقَ فيه العالمية والكونية، هو ما طبع صلة مفهوم التسامح بعالمنا مع القرن الفائت، وما خلّفه من تشبّثٍ جملة من المعنيين بشؤون الأديان والحضارات باستعادة وعود المفهوم المغرية. بدا التسامح لغة جديدة، وسبيلا للتواصل بين علماء ورجال دين في تقاليد إيمانية عدّة، في زمن تقارب فيه أتباع الأديان، وتسارعت فيه المطالب بصياغة لغة جديدة، تتقلّص منها عبارات الهيمنة والأفضلية لمعتقد بعينه، ليعلوَ بدلها التطلّع إلى نحت «إيتيقا» مغايرة تهدف إلى إرساء التأسيسات اللازمة لإشاعة ونام جامع. تميّزَ الحديث عن التسامح، في هذا الطور الثاني، بالتعويل على تجديد الخطاب، من خلال البحث عن حيز للآخر في رحابة اللاهوت الذاتي، وفي التمثلات الثقافية بعيدا عن الانغلاق. صيغت مراجعات مهمّة في تشريعات الأديان الكبرى، لاحت آثارها في انفتاح القائمين على الأديان الإبراهيمية، على بعضهم البعض، بشكل لم نعهده. بدا ذلك جليا في مقرّرات مجمع الفاتيكان الثاني (١٩٦٢/١٩٦٥) في الكنيسة الكاثوليكية، وما تمخّض عنه من طروحات مستجدّة كان لها وقع على الأديان الأخرى.

والواقع أن رجال الدين والفقهاء والعلماء في شتى التقاليد الدينية، لم يدّخروا جهدا في هذا السياق. خاصوصا في مسائل على صلة باستيعاب الآخر، مواكبةً للتحولات في العالم، مع شيوع مبادئ حقوق الإنسان، وترسّخ فكرة المواطَنة، وتداخل الجغرافيات الدينية. وبالمثل اشتغل كثير من المفكرين على مراجَعات وانتقادات لطروحات الانغلاق المتراكمة عبر قرون، بغرض التأسيس لونام جماعي ووفاق إيماني، يخرج بمقتضاه التصوّر الديني من ضيق المركزية العقدية إلى رحابة التشاركية الإيمانية، بما يفسح المجال للآخر بالحضور والإسهام في النسيج المجتمعي. الأمر تطلّب مراجَعات فقهية ولاهوتية هائلة: برز في المسيحية الاشتغال على «لاهوت الأديان» وعلى مفهوم «الحرية الدينية» من الأمور اللازمة لمواكبة العصر، ولإيجاد لغة تقطع مع الانغلاق الذي تلخّص في المقولة الفروسطية «لا خلاص خارج الكنيسة». وفي الجانب الإسلامي بدا الاشتغال على البحث عن «كلمة سواء»، عبر مراجعات طالت مفاهيم مترسّخة مثل أهل الذمّة وأهل الكتاب وضوابط فقهية متقادمة. ولاح الاشتغال هدفا منشودا للحفاظ على سلامة المجتمعات، ولإيجاد لغة تخاطُب وتواصل مع العالم. لم تكن اليهودية بعيدة عن هذا التمشّي، وجرت مراجعات مهمّة لمفهوم اليهودي، ومفهوم الغويم، ترافقا بالبحث عن نصب خيمة إبراهيم مجددا في مفترق الطرقات لاحتضان الجميع. وقد تطلّب الأمر جرأة عالية من العقل الديني: اللاهوتي/ الفقهي/ الحبري، الذي عانى من تراكمات هائلة، بحثًا عن تعامل سويّ في عالم ديني جديد. والملاحظ بشأن خطاب التسامح في هذا الطور، في الأديان الثلاثة، أنّ التراث الصوفي، قد مثّل عنصرا لافتا في إبراز قدرة الأديان على التسامح، وعلى الخروج من البرادِيغمات المنغلقة، أعاد للذات المؤمنة رحابتها وثقتها واحتفاءها برأسمالها القِيَمي.

والمتابع لجينيالوجيا التسامح يلحظ أنّ المفهوم متحوّل وغير مستقرّ على حال، وهو بصدد ولوج طور جديد يضعنا فيه مسار التحول أمام مطلب جوهري يتمثّل في الإجابة عن سؤال: كيف نسكن العالم؟ فالملاحَظ أن مفهوم التسامح قد اشتكى مع أواخر الألفية الثانية من بلوى التفسّخ، وهو داء متربّص يصيب المفاهيم بالابتذال والخواء، أو ما يشبه الشيخوخة، والأمر عائد بالأساس إلى حالة الجمود وغياب تطوير الدلالات، وعدم الانتقال بالمفاهيم من طور خُلقي إلى طور عملي، ومن مستوى عاطفي إلى مستوى مؤسّساتي. فحين يجتاز المفهوم اختبار الولادة الثانية، يثبت حينها جدارته وديمومته، وهو المصير نفسه الذي عرفته مفاهيم كبرى رافقت البشرية في رحلتها، مثل الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان. وما كان لتلك المفاهيم وغيرها أن يُكتب لها الاستمرار لولا تلك التحولات والمراجعات والقطائع التي شهدتها.

وفي مسيرة تحول مفهوم التسامح، جرى البحث عن بدائل طورًا في التفاهم، وتارة في التضايف، وأخرى في التعايش، وهو بحث قلق ومشروع، ولكن الملاحظ أن التسامح ظلّ البؤرة الدلالية الأم التي يستند إليها السلم والأمن والأخوّة والحوار. والطور الحالي الذي نعيشه يُلزم بالخروج من «مديح التسامح» إلى «تمكين التسامح»، والبحث عن تنزيل مضامينه ضمن سياقات معرفية وإجراءات عملية. فأمام التقارب الهائل بين البشر، من شتى المعتقدات والثقافات، باتت جملة من التساؤلات ذات الصبغة العاطفية، في السابق، مدعوة للتحول نحو صبغة إجرائية. ولذلك أضحى طورُنا الحالي في فهم التسامح معنيا أكثر بالتحول من التسامح الخُلقي إلى التسامح العملي.

فمع التغيرات التي شهدها عالمنا منذ مطلع الألفية الثالثة، من ثورة الاتصالات الخارقة إلى موجات الهجرة العارمة، بدا موضوع التعدّدية محفّزا للأديان للتشبّث بمقولة التسامح وترسيخ أبعادها في المعيش اليومي وفي السلوك العملي. واللافت أنّ زمن التعدّدية الذي نعيشه يُلزم بإعطاء دلالات حقيقية لمفاهيم كانت في ما مضى نظرية أو ضبابية، أو مشحونة بدلالات خُلقية مفتقرة إلى بُعد عملي.

لماذا باتت الحاجة ملحّة إلى التسامح العملي في الزمن المعولم؟ نلحظ في غياب التسامح الموثّر في نسيج المجتمعات أن جموعا واسعة تجد نفسها أمام وحش التشدّد، ودوّامة العنف، وانخرام القِيَم، وهي مهالك تتربّص بمنجزات قِيَمة تحقّقت في مجال التقارب بين البشر. لذا يلوح التسامح العملي بمثابة القدرة التنفيذية لتفادي مغبة التراجع عمّا تحقق للبشرية من إنجازات على مستوى كوني. والمتمعّن في تطوّر مفهوم التسامح يلحظ أن تثبّتَ البشرية بالتسامح وإصرارها عليه يأتي كلاهما جراء إدراك تلك الحاجة عقليا. فكما يقول كانط في ذلك المقطع الشهير في رسالة «السلام الدائم» حتى الشياطين، أو الأفراد الأنانيين لغاية، يحتاجون إلى الدولة، بشرط أن يكونوا عقلانيين، وعلى المستوى الدولي يحتاجون إلى جمهورية عالمية. يحتاجون إلى الدولة، بمعنى تقبّل الجموع بنظام يرعى سير العلاقة بينهم، وهو أمر نابع من حاجة اضطرارية لأداة تنظّم سير العلاقة بين الجميع، لأن في انتفاء تلك الأداة يتهدّد كيان الجميع، وبالتالي ضرورة تقليص الجميع من رصيد الأنانية والتفكير بمنظور جمعي.

من هذا الاضطرار العقلي أو الحاجة العقلية، كما يبيّن كانط، يلوح التسامح في ظرفنا التاريخي الحالي مقبلا على تبدلات بحجم التحديات الكبرى، تسير صوب التمكين العملي.

أجور الصياغة المزاجية للذهب في درعا.. بين الحرفة والتكلفة الخفية

درعا/ رجاء مختار

في أسواق الذهب في سوريا اليوم، لا يُحدَّد سعر القطعة الذهبية فقط بما يحدده سعر الأونصة العالمية أو سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، بل يلعب "أجر الصياغة" أو أجور العمل الحرفي على المصوغات الذهبية دوراً محورياً في تحديد السعر النهائي الذي يدفعه المواطن عند الشراء أو الذي يتقاضاه عند البيع.

يتعامل الزبائن يومياً في مدينة درعا جنوب سوريا، كما في باقي المحافظات، مع هذه المصاريف الإضافية التي أضحى يدفعها البعض من دون وضوح أو لوائح معلنة، ما يجعل من شراء الذهب تجربة معقدة ويُثقل كاهل المستهلكين الذين يحاولون توفير قوت يومهم أولاً ثم التفكير في الاستثمار أو الهدايا.

يقف خالد في سوق درعا القديم قرب بوابة المدينة، أمام محل لصياغة الذهب وهو يتفقد خواتم وأساور لامعة معلقة خلف الزجاج. حين سألناه عن السبب وراء توقفه عند قطعة صغيرة، قال بصوتٍ مفعم بالخذلان: "السعر ليس فقط سعر الغرام، هناك أجور صياغة لا أحد يعرف مقدارها إلا عند الدفع... البائع يرفعها وقت ما يشاء، ويقول لي إن العيار والإبداع في التصميم يستحق ذلك." على الرغم من أن السعر الرسمي لغرام الذهب يوضع في النشرات اليومية بناءً على سعر الأونصة العالمية وسعر الصرف، فإن الأجر الإضافي الذي يتقاضاه الصائغ يختلف من محل لآخر، وقد يصل في بعض الأحيان إلى مستويات تُضاهي قيمة الذهب نفسه.

هذا الوضع المزاجي في تحديد أجور الصياغة أصبح حديث الناس في درعا؛ ففي حي المشتى، تروي أم نور كيف دفعت مبلغاً أكبر بكثير مقابل خاتم اشتراه زوجها لها بمناسبة ذكرى زواجهما: "قال لي إن الأجر بسبب التصميم اليدوي والتفاصيل... لكن حين سألته كم دفعنا في أجر العمل وحده، لم يكن هناك جواب دقيق." في كثير من الأحيان، لا تظهر أجور الصياغة بوضوح في الفاتورة، ولا توجد لوائح واضحة معلنة عند واجهات المحلات تُبيّن للمشتري كيف يتم احتسابها، مما يفتح الباب دائماً لتفاوتات كبيرة في الأسعار حتى بين القطع المتشابهة.

في السنوات الأخيرة، حاولت الجهات الرسمية في سوريا تنظيم هذا القطاع، وأعلنت هيئة المعادن الثمينة عن تحديد سقف لأجور الصياغة في محاولة لحماية المستهلك من الارتفاعات غير المبررة، فحددت مثلاً أجر الصياغة للقطع الحديثة بنحو ١٢ دولاراً للغرام، بينما بقيت القطع التقليدية أقل بكثير في التكلفة. وفي الوقت نفسه، أشارت إلى ضرورة معايرة الدقة في عمليات الوزن لضمان حقوق الزبون.

لكن الواقع على الأرض في درعا بعيد عن هذا التنظيم، بحسب ما يرويه بعض أصحاب المتاجر أنفسهم. فيصل، صائغ في السوق العام، قال مفتخراً: "أنا أضع أجرة الصياغة حسب صعوبة العمل والتصميم والزمن المستغرق... الزبون الذي يفهم العمل الحرفي يدرك ذلك." لكنه أقر أيضاً بأن غياب رقابة صارمة يجعل من هذا الأمر متروكاً للمزاج الفردي للصائغ، ما يقود إلى اختلاف شديد في أسعار المصاغ بين محل وآخر، وحتى بين زبون وآخر لدى نفس الصائغ.

في درعا كما في باقي أنحاء سوريا، ينعكس هذا التفاوت في أجور الصياغة على القدرة الشرائية للمواطنين. فمع ارتفاع سعر الذهب عالمياً وانعكاس ذلك بشكل مباشر على السوق المحلية بسبب ارتباطه بسعر صرف الدولار، يصبح شراء قطعة ذهبية متوسطة الحجم عبئاً ثقيلاً، لا سيما مع الأجور العالية للصياغة التي تُضاف إلى السعر الأصلي. وتزداد صعوبة الوضع عندما يتطلب الشراء في مناسبات معينة مثل الزواج أو الأعياد، حيث يضيف البعض تكلفة إضافية على المصاريف الأسرية.

قصة جورج، شابٌ من درعا، تعكس معاناة الكثيرين: "كنت أخطط شراء سوار ذهب لخطيبتي... عندما ذهبت إلى ثلاثة محلات، كانت الفروق في أجر الصياغة تغطي فروقات سعر الذهب نفسه! أحياناً يكون أجر العمل أكثر من نصف السعر الإجمالي." هذا الواقع جعل البعض يتخلى عن فكرة شراء الذهب كهدية أو ادخار، ويبدأ في البحث عن بدائل أقل تكلفة مثل الفضة أو حتى مواد غير ثمينة تُستخدم في الحلي.

وتشير المصادر في السوق إلى أن التفاوت في الأجور لا يتعلق فقط بالموديلات أو بجودة العمل، وإنما أحياناً بعوامل نفسية وتجارية؛ فإن توقع ارتفاع أسعار الذهب في المستقبل أو تقلبات في سعر الصرف يُدفع بالصاغة إلى رفع أجرهم في اللحظة ذاتها، كما لو أنهم يحمّلون الزبون تكلفة المخاطرة الاقتصادية على عاتقه.

رغم هذه الحالة، يذهب بعض الزبائن إلى أن الأمر يحتاج إلى تنظيم ومراقبة حقيقية ليكون السوق أكثر شفافية وعدالة. تقول رنا، موظفة في درعا: "نحن نثق بصياغة حرفتهم، لكننا نريد تحديد الأجر بشكل واضح... أحياناً ندفع مبلغاً كبيراً ولم نقرأ حتى الفاتورة ما دفعته مقابل العمل." وتضيف أن لوائح معلنة على واجهات المحلات تُبيّن أسعار أجر الصياغة لكل غرام أو لكل قطعة قد تضيف نوعاً من الثقة وتشجّع الزبائن على الشراء.

في السوق المحلي، يمكن أن يتراوح أجر الصياغة بين ٤٠ ألفا و٢٠٠ ألف ليرة، ما يفاقم حالة المنافسة غير المتكافئة مع المنتج المحلي.

وفي مقابل ذلك، لا تزال أجور المواطنين عاجزة عن ملاحقة الأسعار، رغم زيادتها بنسب وصلت إلى ٢٠٠ في المئة، إذ تشير بكثير للقطع العصرية المعقدة، لكن غيابه عن الإعلان الرسمي يجعل من تحديد القيمة الفعلية أمراً صعباً على الزبون، كما أن سعر الغرام الذي يُعلن عادة في النشرات لا يعكس القيمة النهائية التي يدفعها المشتري بعد إضافة أجور العمل.

المستهلك في درعا اليوم يقف أمام خيارين: إما القبول بالأسعار والمصنعية كما هي، مع تحمل عبء الأجور المزاجية التي قد تُثقل فاتورة الشراء، أو التريّث والبحث عن صاغة يكتشفون مسبقاً أجورهم قبل أن يدفع الثمن. وهناك من يختار في النهاية الانتظار أو شراء قطع أقل وزناً لتخفيف الأعباء الاقتصادية بشكل عام.

هكذا، تبقى أجور الصياغة المزاجية للذهب في درعا جزءاً لا يتجزأ من تجربة شراء الذهب، يتقاطع بين الإبداع الحرفي والضغط الاقتصادي، بين حرية السوق وغياب التنظيم الواضح، ما يجعل من قطعة الذهب أكثر من مجرد مجوهرات، بل مرآة لتحديات الحياة الاقتصادية اليومية في سوريا.

جمود بحركة البيع.. تخفيضات شكلية على الأسعار في أسواق طرطوس

طرطوس/ ا-ن

تشهد أسواق الألبسة في مدينة طرطوس وريفها حالة من الركود الحاد وجمودا شبه كامل في حركة البيع، على الرغم من تسجيل تراجع في أسعار الملابس الشتوية مقارنة بالعام الماضي.

إلا أن هذا الانخفاض لم ينعكس تحسناً فعلياً في القدرة الشرائية لدى غالبية المواطنين، إذ ما تزال الأسعار عند مستويات تفوق بكثير إمكانات الدخل، ما جعل تأمين الكسوة الشتوية عبئاً ثقيلاً وصعب المنال بالنسبة لشرائح واسعة من السكان.

وعلى الرغم من إعلانات التنزيلات التي ترفع نسب التخفيض في بعض محال الألبسة إلى ٥٠ وحتى ٧٠ في المئة، فإن هذا الانخفاض يوصف من قبل المواطنين بأنه شكلي ولا يعكس الواقع المعيشي المتدهور، بل يكشف عن فجوة واضحة بين الأرقام المعلنة والقدرة الشرائية التي تشهد تآكلاً مستمراً.

وتبدو الأسعار، للوهلة الأولى، أقل بنسب تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المئة مقارنة بالعام الفائت، غير أن هذا الانطباع يرتبط بشكل أساسي بالتغير الذي طرأ على سعر الصرف، والذي أعطى صورة مضللة عن وجود تحسن فعلي في الأسعار.

وبحسب متابعات السوق، فإن الأسعار بالليرة السورية تراجعت من مستويات مرتفعة جدا إلى مستويات مرتفعة فقط، دون أن يطرأ تغيير جوهري على قيمتها الحقيقية.

فعلى سبيل المثال، بلغ سعر الكنزة الشتوية في الموسم الماضي نحو ٣٥٠ ألف ليرة عندما كان سعر الصرف يحدود ١٥ ألف ليرة للدولار الواحد، أي ما يعادل نحو ٢٣ دولاراً، في حين انخفض سعرها هذا العام إلى نحو ٢٥٠ ألف ليرة، أي ما يقارب ٢٢ دولاراً، مع سعر صرف يتراوح بين ١١ ألفا و٤٠٠ و١١ ألفا و٧٠٠ ليرة.

وينسحب الأمر ذاته على بنطال الجينز، الذي كان يتراوح سعره العام الماضي بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف ليرة، ليباع هذا الموسم بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف ليرة، ما يعني أن الانخفاض الحقيقي لا يتجاوز نسبة تتراوح بين ٤ و١٠ في المئة، وهو تراجع لا يعكس أي تحسن ملموس في القدرة الشرائية، بل يؤكد أن الأسعار بقيت مستقرة تقريبا بقيمتها بالدولار.

ويعزو تجار ومختصون استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة بالدولار إلى ارتباط تكاليف الإنتاج والاستيراد بالعملة الأجنبية بشكل مباشر، إذ يتم استيراد معظم المواد الأولية المستخدمة في صناعة الألبسة، سواء الأقمشة أو الخيوط أو غيرها من مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتشغيل، في ظل غياب شبه كامل لأي دعم حكومي موجه لصناعة الألبسة أو لصناعة المواد الأولية المرتبطة بها.

وفي الوقت ذاته، تشير المعطيات إلى أن السوق المحلية باتت مفتوحة على مصراعيها أمام الألبسة المستوردة والبالة، ولا سيما التركية منها، من دون ضوابط أو رقابة فعالة، حيث تتراوح أسعار القطع المعروضة على البسطات وفي محال البالة بين ٤٠ ألفا و٢٠٠ ألف ليرة، ما يفاقم حالة المنافسة غير المتكافئة مع المنتج المحلي.

وفي مقابل ذلك، لا تزال أجور المواطنين عاجزة عن ملاحقة الأسعار، رغم زيادتها بنسب وصلت إلى ٢٠٠ في المئة، إذ تشير الأرقام إلى أن سعر الجاكيت الشتوي بلغ نحو ٨٥٠ ألف ليرة، وهو ما يعادل ٨٥ في المئة من الراتب الشهري للموظف.

كما تحتاج الأسرة، في الحد الأدنى، إلى نحو ٣٩٠ ألف ليرة لتجهيز طفل واحد بكنزة بسعر ١٠٠ ألف ليرة، وبنطال بسعر ٩٠ ألف ليرة، وجاكيت بسعر ٢٠٠ ألف ليرة، وهي مستلزمات أساسية لفصل الشتاء، ما يشكل نحو ٥٢ في المئة من الحد الأدنى للأجور البالغ ٧٥٠ ألف ليرة، الأمر الذي يضع الأسر ذات الدخل المحدود أمام خيارات قاسية بين تأمين الدفء لأطفالها وتلبية احتياجاتها الأساسية الأخرى.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان طرطوس، تتغير أولويات الإنفاق لدى العائلات بشكل جذري، إذ تتقدم نفقات الغذاء والدواء والإيجار على حساب الملابس الشتوية، رغم أهميتها الصحية والمعيشية. وغالباً ما تمنح الأولوية للأطفال، في حين يضطر الوالدان إلى التنازل عن شراء ملابس شتوية جديدة، والاكتفاء بما هو متوافر من ملابس قديمة أو مستعملة، في مشهد يعكس شعوراً متزايداً بالعجز والضغط النفسي.

ويرى مراقبون أن العجز عن شراء الملابس الشتوية ليس سوى جزء من أزمة معيشية أوسع، حيث لم يعد الراتب الشهري يكفي سوى لشراء عدد محدود جدا من قطع الملابس، ما يدل على التدهور المستمر في قيمته الحقيقية، وتتفاقم هذه الأزمة مع تزامن موسم الملابس الشتوية مع ارتفاع تكاليف التدفئة ومصاريف المدارس، التي شهدت بدورها زيادات كبيرة.

وفي ظل هذا الواقع، يؤكد مواطنون أن السياسات الاقتصادية المتبعة حتى الآن لم تنجح في إعادة بناء القدرة الشرائية، بل ساهمت بشكل أو بآخر في تعميق تراجعها، ما يجعل أي انخفاض في الأسعار غير محسوس فعلياً.

ويخلص هؤلاء إلى أن الفجوة بين الدخل والإنفاق ما تزال تتسع، دافعة شرائح واسعة من المجتمع نحو مزيد من الفقر، في ظل عجز واضح عن تلبية أبسط متطلبات الحياة اليومية.

«بسطات الطرق السريعة»... مشروع شبابي ينعش فرص العمل في زمن الركود

الرقة/ حسن الشيخ

وجد كثير من الشباب في مناطق شمال وشرق سوريا متنفساً اقتصادياً جديداً عبر إنشاء بسطات صغيرة واستراحات مبسّطة على الطرق السريعة، وذلك في ظل تراجع سوق العمل وغياب المشاريع الإنتاجية.

هذه المبادرات التي بدأت قبل سنوات بشكل خجول، تحولت اليوم إلى ظاهرة واضحة على محاور الحركة بين المدن والبلدات، وباتت تشكل مصدر رزق أساسياً لشريحة واسعة من اليد العاملة.

وعلى الرغم من بساطة التجهيزات وبدائية الأدوات المستخدمة، إلا أن هذه المشاريع تمكنت من سد جزء من الفجوة الكبيرة في سوق العمل المحلي، في وقت يشهد فيه الشباب مستويات غير مسبوقة من البطالة وتراجع فرص التوظيف في القطاعات التقليدية.

ويميل أصحاب البسطات إلى تقديم المشروبات الساخنة، والمياه، وبعض الوجبات السريعة، إضافة إلى استراحات صغيرة تمنح المسافرين فرصة للراحة خلال رحلاتهم الطويلة.

فرصة عمل... ولو مؤقتة

على الطريق الدولي الواصل بين عين عيسى والرقة، يقف الشاب حسام العلي (٢٧ عاماً) إلى جانب بسطته التي لا تتجاوز بضعة أمتار، يجهز الشاي والقهوة للمارة بلا توقف. يقول إن مشروعه الصغير كان «طوق نجاة» بعد سنوات من البحث عن عمل دون جدوى.

ويضيف: «أنا حاصل على شهادة الثانوية ولم اتمكن من توفير عمل ثابت. لذلك قررت جرّب اساوي بسطة لذلك اشتريت غلاية شاي، وكراسي، ولم أكن أتوقع أن المشروع ينجح لهذه الدرجة. واليوم أصبح لدي زبائن ثابتين من السائقين. صحيح الدخل ليس كبير، ولكن يغطي مصروفي ومستقبلاً هنالك امكانية لتوسيع المشروع».

ويرى حسام أن هذا النوع من المشاريع أصبح الخيار الوحيد أمام كثيرين ممن فقدوا وظائفهم أو لم يحصلوا على فرصة عمل أصلاً، مؤكداً أن أغلب العاملين في هذا المجال من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاماً.

استراحات بسيطة... تسد حاجة المسافرين

على بعد بضعة كيلومترات، أنشأ عماد الحسين (٣٢ عاماً) استراحة صغيرة وبضع طاولات متواضعة. يقول عماد إنه ترك عمله في مجال البناء بعد توقف الورشات وقلة المشاريع، واتجه لتأسيس هذا المشروع رغم محدودية الإمكانات.

ويتابع: «الوضع الاقتصادي صعب، ولا يوجد فرص عمل حقيقية. فقررت افتح استراحة، جهزتها بإمكانيات بسيطة، في إقبال لابأس فيه من السائقين خاصة في هذا الفصل من العام هذا العمل متعب ويحتاج متابعة من الصباح للمساء، ولكن يعيل العائلة ويأمن القوت.»

ويشير عماد إلى أن أغلب العاملين في هذا القطاع يعتمدون على التمويل الذاتي مع غياب أي نوع من الدعم، مضيفاً: «لو كان هنالك تنظيم ودعم، يمكن أن تتحول هذه المشاريع لقطاع اقتصادي فعلي يوفر فرص عمل أكبر.»

قطاع ناشئ يحتاج إلى تنظيم

ورغم ما حققته هذه البسطات والاستراحات من مردود إيجابي للشباب، إلا أن غياب التنظيم الرسمي يشكل تحدياً أساسياً. فالبعض يبني منشآت مؤقتة دون تراخيص واضحة، فيما يشتكي آخرون من غياب الخدمات الأساسية مثل المياه أو الحماية من الظروف الجوية الصعبة.

ويرى مراقبون أن هذا النوع من الأنشطة، رغم عشوائيته، تطور بفعل الحاجة وليس بدافع التجارة فقط، وأصبح يشكل شبكة خدمات مهمة للمسافرين على الطرق السريعة. كما أنه يساهم في خلق فرص عمل في بيئة اقتصادية مشلولة تقريباً.

ومع استمرار الركود وقلة فرص التوظيف، يبدو أن «مشاريع البسطات» ستواصل الانتشار، خاصة مع إقبال مزيد من الشباب عليها باعتبارها أقل تكلفة وأكثر مرونة من المشاريع التقليدية، إضافة إلى كونها توفر دخلاً سريعاً يمكن البناء عليه مستقبلاً.

وجوه جريحة... معاناة مشوهي الحرب في حمص وحماة

تقرير/ بسام الحمد

في شوارع حمص وحماة، وعلى أطراف القرى التي مزقتها الحرب، تظهر بوضوح ندوب لا تمحى على أجساد وعقول السوريين الذين تحولوا من شباب وحالمين إلى مشوهي الحرب من أصحاب الإعاقات الدائمة. خلف هذه الوجوه المكلومة تقف معاناة طويلة متهالك، تحكي عن أخيها عمر الذي فقد إحدى يديه في قصف استهدف سوقاً مزدحماً قبل أكثر من خمس سنوات.

وتقول سارة: "ما زال أخي يشعر بأنه عبء علينا... لا يوجد برنامج تدريبي يؤهّله لسوق العمل، وكل محاولة للحصول على عمل تفشل لأن أصحاب العمل يخشون توظيف شخص معاق»، في حالة عمر، مثل كثير من مصابي الحرب، ليس الألم الجسدي فقط ما يعيشه، بل الإحباط الذي يصاحب ارتباطه بالهوية الجديدة التي فرضتها جراح الحرب على حياته.

رغم كل هذا، تحاول الحكومة تقديم بعض المبادرات لدعم مشوهي الحرب، حيث بدأت في تجهيز مراكز تأهيل وتدريب مهني لأصحاب الإعاقات في مختلف المحافظات، بما فيها حمص وحماة، لتقديم خدمات علاجية وإعادة تأهيل بدني ونفسي. إلا أن هذه الجهود تظل محدودة مقارنة بحجم الحاجة الحقيقية، إذ يحتاج آلاف المشوهين إلى دعم طويل الأمد، سواء من حيث العلاج الفيزيائي أو البرامج النفسية أو التدريب المهني الذي يمكّنهم من الانخراط مجدداً في الحياة العملية.

في أحد الأيام المُشرقة نسبياً في مدينة حماة، تشاهد فاطمة، أم في الأربعين من عمرها، ابنتها الصغيرة ريم التي أصيبت بالشلل النصفي بعد انفجار قذيفة قرب المدرسة التي كانت تدرس فيها.

بيقى الحصول على دعم حقيقي أو خدمات صحية متقدمة حلماً بعيد المنال.

لم تتوقف معاناة مشوهي الحرب عند الأبواب المغلقة أمام الدعم الصحي، بل امتدت إلى البعد الاجتماعي والوظيفي. في حي الزهراء بحماة، تجلس سارة، شابة في الثامنة والعشرين من عمرها، بجانب نافذة منزلها المجتمعية الصغيرة، حيث ينظم الشباب مع أسر المصابين ورش عمل في الحرف اليدوية والخياطة والتصوير الفوتوغرافي، ليس فقط لتوليد دخل بسيط، بل لإعادة الثقة لهؤلاء الأفراد بأن لهم دوراً في المجتمع. يسميها البعض "ورش الأمل الصغير"، وهي محاولة متواضعة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي الذي يتعرض له مشوهو الحرب منذ سنوات.

في الوقت نفسه، تواجه هؤلاء تحديات نفسية كبيرة، إذ تعكس كل جراحة أو فقدان عضو في الجسم مشاعر الخذلان والغضب، والاغتراب عن المجتمع الذي لم يعد يستطيع توفير الحياة الكريمة لهم كما كانت قبل الحرب. كثيرون من المصابين يجدون أنفسهم عالقين بين واقع تقول فاطمة بصوت يعتصره الألم: "أحياناً أرى في عيونها سؤالاً لم تستطع أن تنطقه، لماذا أنا هكذا؟ كأنها تحمل جرحاً لا يزول كالندب في قلب كل أسرة سورية»، تمضي ريم يومها بصعوبة بين أروقة مركز تأهيل بسيط، في انتظار علاج أكثر تخصصاً لا تستطيع والدتها تأمينه بسبب التكاليف العالية ونقص الدعم المؤسسي.

التحديات التي تواجه مشوهي الحرب لا تقتصر على الجانب الصحي فقط، بل تمتد إلى فقدان الكثير منهم الخدمات التعليمية والتدريبية التي تسمح لهم بالمشاركة في الحياة العملية.

وفي حمص وحماة، تظهر بعض المبادرات المجتمعية الصغيرة، حيث ينظم الشباب مع أسر المصابين ورش عمل في الحرف اليدوية والخياطة والتصوير الفوتوغرافي، ليس فقط لتوليد دخل بسيط، بل لإعادة الثقة لهؤلاء الأفراد بأن لهم دوراً في المجتمع. يسميها البعض "ورش الأمل الصغير"، وهي محاولة متواضعة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي الذي يتعرض له مشوهو الحرب منذ سنوات.

في الوقت نفسه، تواجه هؤلاء تحديات نفسية كبيرة، إذ تعكس كل جراحة أو فقدان عضو في الجسم مشاعر الخذلان والغضب، والاغتراب عن المجتمع الذي لم يعد يستطيع توفير الحياة الكريمة لهم كما كانت قبل الحرب. كثيرون من المصابين يجدون أنفسهم عالقين بين واقع تقول فاطمة بصوت يعتصره الألم: "أحياناً أرى في عيونها سؤالاً لم تستطع أن تنطقه، لماذا أنا هكذا؟ كأنها تحمل جرحاً لا يزول كالندب في قلب كل أسرة سورية»، تمضي ريم يومها بصعوبة بين أروقة مركز تأهيل بسيط، في انتظار علاج أكثر تخصصاً لا تستطيع والدتها تأمينه بسبب التكاليف العالية ونقص الدعم المؤسسي.

التحديات التي تواجه مشوهي الحرب لا تقتصر على الجانب الصحي فقط، بل تمتد إلى فقدان الكثير منهم الخدمات التعليمية والتدريبية التي تسمح لهم بالمشاركة في الحياة العملية.

وفي حمص وحماة، تظهر بعض المبادرات المجتمعية الصغيرة، حيث ينظم الشباب مع أسر المصابين ورش عمل في الحرف اليدوية والخياطة والتصوير الفوتوغرافي، ليس فقط لتوليد دخل بسيط، بل لإعادة الثقة لهؤلاء الأفراد بأن لهم دوراً في المجتمع. يسميها البعض "ورش الأمل الصغير"، وهي محاولة متواضعة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي الذي يتعرض له مشوهو الحرب منذ سنوات.

في الوقت نفسه، تواجه هؤلاء تحديات نفسية كبيرة، إذ تعكس كل جراحة أو فقدان عضو في الجسم مشاعر الخذلان والغضب، والاغتراب عن المجتمع الذي لم يعد يستطيع توفير الحياة الكريمة لهم كما كانت قبل الحرب. كثيرون من المصابين يجدون أنفسهم عالقين بين واقع

المدارس في ريف حلب الغربي بين الإعداد المتزايدة من الطلاب والدمار الواسع

حلب/ خالد الحسين

تتكشف يوماً بعد يوم مأساة حقيقية يعيشها الأهالي في ريف حلب الغربي مع أبنائهم، عنوانها الدمار الواسع الذي طال المدارس، وعدم صلاحيتها لاستقبال الطلاب بعد سنوات طويلة من الإهمال وغياب عمليات الترميم.

فمنذ اندلاع الأعمال الحربية التي اجتاحت المنطقة خلال السنوات الماضية، تعرّضت عشرات المدارس للقصف المباشر وغير المباشر، ما أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة منها وخروج بعضها عن الخدمة بشكل كامل.

ومع كل ضربة عسكرية كانت تتسع رقعة الخراب، حتى باتت العملية التعليمية اليوم محاصرة بين جدران متصدعة وصفوف تفتقر إلى أبسط مقومات السلامة.

ولم تتلقَ هذه المدارس رغم الحاجة الملحة أي عمليات ترميم خلال عهد النظام البائد، الذي تجاهل بشكل واضح احتياجات المناطق الريفية وترك المرافق التعليمية لمصيرها.

ومع قدوم الحكومة السورية الانتقالية، كان المواطنون يأملون في أن تبدأ مرحلة إعادة الإعمار، وأن يُعاد الاعتبار للقرى والبلدات التي أنهكتها الحرب، لكن الواقع بقي على حاله، إن لم يكن أكثر سوءاً، إذ لم تشهد المدارس أي مبادرة جدية لإعادة تأهيلها، ما زاد من شعور الناس بالتهميش والإقصاء.

وفي جولة ميدانية لمراسل «السوري» في ريف حلب الغربي، وتحديداً في بلدة أورم الكبرى، التقى العديد من الأهالي الذين عبروا عن استيائهم مما وصفوه بـ"تهميش الريف الغربي وحرمانه من الخدمات الأساسية، وعلى رأسها التعليم".

ويقول صالح، وهو أب لثلاثة أطفال: "يعود أولادي من مدارسهم ليحدثوني عن صفوف بلا شبابيك، وجدران متصدعة ومتهالكة. البرد يدخل إلى الغرف بسهولة، والهواء يدخل الصف من كل مكان، أما المرافق الصحية فبالكاد يمكن استخدامها. كيف نرسل أبناءنا لمدرسة لا تصلح حتى كمأوى؟".

ويكمل حديثه مؤكداً أن الأهالي حاولوا مراراً رفع شكاوى للجهات المعنية دون أي استجابة تُذكر، وأن ما يجري هو حرمان صريح لأطفال المنطقة من حقهم الطبيعي في التعليم.

أما في قرية خان العسل التي تبعد قرابة ١٠ كم عن مركز مدينه حلب، فالوضع لا يبدو أفضل حالاً، إذ لا توجد سوى مدرسة واحدة تستقبل الطلاب، لكنها غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة عاماً بعد عام.

ويطالب الأهالي بضرورة ترميم المدارس المدمرة وإعادة فتحها لتخفيف الضغط عن المدرسة الوحيدة العاملة، ويروي أحد سكان القرية لمراسلنا أن سبب دمار معظم المدارس يعود إلى قصف قوات النظام، الأمر الذي أدى إلى خروجها عن الخدمة منذ سنوات.

ويضيف: "نحن لا نطلب رفاهية، فقط نريد مدرسة آمنة يتعلم فيها أولادنا. الوضع لم يعد يُحتمل، والطلاب يجلسون فوق بعضهم البعض."

وللوقوف على أسباب التقصير، التقى مراسلنا أحد أعضاء مديرية التربية في حلب، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه.

ويقول المسؤول: "حتى اليوم لم تخصص الوزارة أي كتلة مالية أو ميزانية لترميم المدارس. نحن في مديرية التربية نفتقر إلى القدرة المادية على تنفيذ أي مشروع ترميم دون دعم حكومي مباشر»».

ويكمل حديثه مبيناً أن الأمر يعود إلى "ظروف اقتصادية بحتة، ونقص كبير في التمويل، إضافة إلى أولويات وضعتها الوزارة لا تأخذ احتياجات الريف بعين الاعتبار".

في ظل هذا الواقع، يبقى التعليم في ريف حلب الغربي معلقاً بين الدمار والإهمال، بينما ينتظر الأهالي بصيص أمل يعيد لأطفالهم حقهم المسلوب في بيئة تعليمية آمنة وسليمة.

الهواتف الأرضية في حماة... أعطال متكررة وحلول مؤجلة

حماة/ جمانة الخالد

تبدو الحياة الاتصالية في حماة وسط سوريا متعثرة أمام نظر سكان كثيرين تواجه هواتفهم الأرضية مشاكل متكررة تجعل التواصل مع العالم الخارجي تحدياً حقيقياً.

الهواتف التي كانت طوال عقود وسيلة رئيسية للاتصال بين الأسر والأصدقاء والخدمات الرسمية صارت تمثل مصدر قلق أكثر من كونها أداة تواصل، تعكس واقعاً أعمق من مجرد عطل فني، بل مشكلة تضرب البنية الاتصالية الأساسية في المحافظة.

في حي المساكن بحماة، يقف أبو كمال (٥٧ عاماً) أمام عمود هاتف قديم متآكل، وهو يستعيد ما حدث معه خلال الأشهر الماضية: "منذ أشهر عدة، والانقطاع أصبح شبه دائم. لم يعد بإمكاني أن أتصل لأبنائي في خارج المدينة، وحتى رقم الطوارئ أحيانا لا يستجيب." هذه الكلمات التي يرددها أبو كمال ليست مجرد شكوى فردية، بل تعبر عن إحباط الاف المواطنين الذين يعيشون حالة من الخلل في خدمات الهاتف الأرضي وتكرار الأعطال التي تتجاوز مجرد انقطاع لمدة ساعة أو ساعتين، بل تمتد أحياناً لأيام.

وتضيف سلوى، أم لثلاثة أطفال في نفس الحي، أن أعطال الخط الأرضي أثرت على حياتها بشكل كبير: "عندما أجرب الاتصال لأطلب دواء أو أتابع مواعيد مدرسية، يرن الهاتف بلا توقف، أو ينقطع الصوت فجأة، وكأن أحداً لا يسمعني." في كثير من الأحيان، تغيب الخدمة تماماً، مما يدفع أهل الحي للبحث عن حلول بديلة مثل استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت عبر البطاقات المتنقلة، رغم أن هذه الوسائل لا تعوّض بالكامل عن الهواتف الأرضية التقليدية.

اليوم هناك عدة أسباب وراء هذا الواقع في حماة، بعضها تقني وبعضها مرتبط بالبنية التحتية القديمة التي لم تشهد تحديثاً كافياً منذ سنوات طويلة. من أبرز المشاكل التي تطرحها مصادر محلية هو سرقات الكابلات الأرضية التي تربط المراكز الهاتفية بالمشتركين، ما يؤدي إلى خروج خطوط بأكملها عن الخدمة وتدهور جودة المكالمات. هذا الأمر لا يقتصر على حماة وحدها، بل يُلاحظ في مناطق عدة، حيث تؤثر سرقات الكابلات على الشبكات الأساسية وتزيد من عبء الصيانة والأعطال المتكررة.

كما يعاني بعض الأحياء من مشكلات في الصرف الصحي تتسبب في تلف الكابلات الأرضية داخل الأرضية، مما يحرمان عشرات العائلات من الخدمات سواء كانت هاتفاً أرضياً أو اتصالاً بالإنترنت عبر DSL، وهو ما دفع الكثيرين لتقديم شكاوى عديدة دون أن يتحقق تحسين واضح في الوضع. وقد قال بعض السكان إنهم توجهوا إلى دوائر الخدمات المختصة مرات عديدة، لكنهم ما لبثوا إلى أن عادوا إلى نقطة الصفر دون إصلاحات فعلية أو حلول جذرية.

في هذا السياق، يروي عماد، شاب يعمل مدرساً، عن تأثير الأعطال المتكررة على عمله: "أعتمد كثيراً على الاتصال الهاتفي لترتيب مواعيد الدروس أو التحدث مع أولياء الأمور، لكن عندما يتعطل الهاتف يتوقف كل شيء لحين عودته للعمل. هذا يؤثر على مصداقيتي ويزيد من ضغوط العمل." ويضيف قائلاً إن الأعطال المتكررة تضطره لاستخدام حزم بيانات الجوال بشكل مؤقت، مما يزيد من مصاريفه الشخصية بدلاً من الاعتماد على الهاتف الأرضي الذي يفترض أن يكون أرخص وأكثر استقراراً.

من جهة أخرى، هناك جهود تظهر من الجانب الفني لمحاولة تحسين الوضع. فيعض فرق الاتصالات تعمل على إعادة تأهيل مراكز الهاتف في أحياء متعددة، وتحديث الأجزاء التالفة من الكابلات، والبحث عن حلول تقنية مثل تمديد الشبكات باستخدام تقنية الألياف البصرية في بعض المناطق الجديدة، إضافة إلى محاولة إطلاق خدمات إنترنت محسنة تعمل عبر نفس البنية التحتية الهاتفية في بعض المناطق.

لكن تلك الجهود تبقى محدودة أمام حجم المشكلة التي تتطلب موارد كبيرة وخططاً طويلة الأمد لتحديث الشبكات بشكل كامل بدل الإصلاحات الجزئية. يشير مختصون إلى أن الهاتف الأرضي لا يزال يشكل أساساً هاماً للبنية الاتصالية في المحافظة، خصوصاً مع اتساع الطلب على الخدمات الرقمية، وأن تحسينه لن يكون ممكناً دون استثمارات في البنية الأساسية وتنسيق مع الجهات المعنية للصيانة الدورية والتحديث المستمر.

وبينما يبقى الهاتف الأرضي مهماً للاتصالات اليومية وإتمام المعاملات الرسمية وحتى الطارئة، يرى بعض المواطنين أن الانتقال التدريجي إلى تقنيات أحدث مثل الاتصالات القائمة على الألياف أو الخدمات الرقمية المتقدمة قد يكون حلاً فعالاً على المدى الطويل، شريطة أن يترافق ذلك مع دعم فني وتعويض للخدمات القديمة المتعثرة.

في أحد أركان الدائرة البريدية الرئيسية بحماة، يؤكد موظف هناك أن "عدد الأعطال التي تُسجَّل يومياً في خطوط الهاتف الأرضي يتجاوز قدرة الفريق الفني على المعالجة الفورية، خصوصاً عندما تكون الأعطال نتيجة تلف الكابلات أو سرقتها، ما يتطلب وقتاً أطول لإصلاحها." ويضيف أن الحلول المؤقتة كثيراً ما تُستخدم لإعادة الخدمة بسرعة، لكن التحدي الحقيقي يبقى في بناء شبكة أكثر مقاومة للتلف والسرقات وأعطال البنية التحتية.

يبقى الهاتف الأرضي في حماة رمزاً لصراع بين القديم والجديد، بين الخدمات التي تُعدّ ضرورية يومياً وبين التغييرات التقنية التي تنتظرها المدينة. يظل السؤال قائماً بين الناس: هل يمكن أن تُعاد شبكات الهاتف الأرضي إلى ما كانت عليه من قوة وثبات؟ وهل ستشهد حماة حلولاً حقيقية تليق بحياة معاصرة؟ يظل الأمل معلقاً على إرادة فنية واستثمارات حقيقية تُنفذ الهاتف الأرضي من أعطال تتكرر بلا رقيب، وتُعيده إلى خريطة الاتصالات اليومية في حياة الناس.

انتعاش سوق عمالة البناء مع الإقبال على الإعمار في درعا

درعا/ رجاء مختار

بدأ سوق عمالة البناء في درعا جنوبي سوريا يشهد انتعاشاً ملحوظاً مع تصاعد حركة الإعمار بعد سنوات من الدمار الذي خلّفته الحرب الطويلة التي صفّقت بالبلاد. إعادة بناء المنازل، المدارس، والمرافق العامة ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل أصبحت نبض حياة جديدة في أحياء كثيرة كانت تبدو كأنها تجمّدت قصصاً متّجمدة من الخراب.

يتداخل هذا الانتعاش في سوق عمالة البناء مع رغبة الأهالي في العودة إلى حياة طبيعية بعد نزوح طويل، ومع تحدّيات اقتصادية يومية تعصف بالليرة السورية وأسعار مواد البناء المرتفعة.

في حي الحراك على أطراف مدينة درعا، يقف مختار وهو عامل بناء في منتصف الأربعين من عمره ينفّخ رمقه في فنجان قهوة أمام موقع بناء عائد من الركام. قال مختار بصوتٍ يختلط فيه التعب والأمل: "قبل بضعة أشهر، لم يكن هناك شيء اسمه عمل منتظم. كنا نكسب من بعض الحالات عند أصحاب البيوت الصغيرة. الآن عندنا عقود يومية، والعمل لا يكاد يتوقف، لأن الناس يريدون إعادة أبنية أسرهم، وفي نفس الوقت المقاولون يريدون الوفاء بالمواعيد." هذا الانتعاش ليس مجرد ارتفاع مؤقت في الطلب على اليد العاملة، بل تحول حقيقي في أسلوب عمل الرجال الذين أفرّتهم النزوح وأرغمهم على الهجرة لسنوات.

بالرغم من هذا الانتعاش في العمالة، لا يزال سوق البناء في درعا يواجه عقبات حقيقية مرتبطة بتكاليف مواد البناء التي تشهد ارتفاعاً كبيراً، إذ يؤثر ارتفاع سعر الصرف وتكلفة النقل والطاقة بشكل مباشر على تكلفة المشاريع وأجور العمال كذلك. فمواد مثل الحديد والأسمنت والوقود أصبحت عبئاً ثقيلاً على كاهل الأسر التي تريد تشييد مبانٍ جديدة أو ترميم منازلها المتضررة. ارتفاع الأسعار هذا أعاق في بعض الأحيان عمليات الترميم الفردية بالرغم من الرغبة الكبيرة لدى السكان في البناء.

في قرية المزيريب، يعمل سعيد، وهو شاب في أوائل الثلاثينات من عمره، كعامل بناء في مجال صب الخرسانة وتجهيز القوالب، ويقول: "قبل أشهر كنت أعمل من حين لآخر، أما الآن فأنا جزء من فريق دائم في عدة مشاريع. أشعر أن حياتي أصبحت أكثر استقراراً، والأمل في مستقبل أفضل أصبح موجوداً»، قصص مثل سعيد تُظهر كيف أن سوق البناء لا يعيد فقط تشكيل الأماكن البنائية، بل يعيد تشكيل العلاقات الأسرية والاقتصادية داخل المجتمع المحلي.

لا يمكن الحديث عن عمالة البناء في درعا دون الإشارة إلى التحديات المرتبطة بالاستقرار المالي والاقتصادي. في موقع بناء كبير في حي درعا البلد، يتحدث عمر، مهندس الموقع، عن التوازي بين ارتفاع الطلب على العمالة وبين صعوبة تأمين المواد الأساسية بأسعار ثابتة: "المطلوب إنجاز المشروع بسرعة، ولكن تختلف أسعار المواد من يوم لآخر مما يخلق نوعاً من عدم الاستقرار في الميزانية»، ومع ذلك فإن المقاولين يجدون أنفسهم مضطرين إلى تشغيل أعداد أكبر من العمال لتلبية الطلب المتزايد، ما يخلق فرصة دائمة للتوظيف وإنعاش السوق المحلية.

في الوقت ذاته، يبدو أن الاستثمار في البنية التحتية والبناء لم يأتِ فقط من الطلب المحلي، بل يعكس أيضاً توقعات أوسع لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في مشاريع أكبر تشمل تطوير الطرق، المدارس والمرافق العامة، وهو توجهٌ أصبح واضحاً في المشاورات الأخيرة بين الجهات السورية وبعض الشركاء الدوليين حول توسيع التعاون في قطاع مواد البناء والصناعات الثقيلة المرتبطة بالإعمار.

هذا الجمع بين الطلب المحلي والتحركات الاستثمارية الأوسع انعكس بشكل واضح في الارتفاع النسبي في أجور العمالة اليومية. ففي سوق درعا، يُبلغ عدد كبير من العمال أن أجورهم قد ارتفعت بنسب تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، ما جعل بعض العائلات تعتمد بشكل كامل على دخل العمل في مواقع البناء لتغطية احتياجاتها الأساسية.

لكن مع هذا الارتفاع في الطلب على العمالة، تظهر تفاصيل دقيقة لحياة العاملين. مثلاً، في حي كفر شمس، يروي جلال، وهو عامل بناء متزوج وأب لثلاثة أطفال: "العمل موجود، لكننا نعمل لساعات طويلة مقابل أجر يكفي بالكاد لتغطية الاحتياجات الأساسية، فارتفاع أسعار المواد يعكس نفسه في كل تفاصيل البناء، نحن نحصل على العمل، لكننا نحتاج أيضاً إلى أجور أفضل لنعيش آمنين." قصص كهذه تبرز التناقض بين الطلب على العمل وبين التحديات الاقتصادية الحقيقية التي تواجه القوى العاملة نفسها.

بينما يسعى الكثير من الأهالي لبدء مشاريعهم الخاصة في مجال البناء أو مقاولات صغيرة، تظهر حاجة أكبر لتنظيم وتدريب مهني يساعد هؤلاء الرجال على زيادة مهاراتهم، وبالتالي تحسين فرصهم في الحصول على أجور أعلى أو عقود عمل أكثر استدامة. يروّج بعض المقاولين المحليين لفكرة إنشاء ورش تدريبية في درعا لتأهيل الشباب على أحدث تقنيات البناء وإدارة المواقع، ما يمكن أن يضيف قيمة حقيقية لعملية الإعمار ويضمن جودة أفضل في المشاريع المنفذة.

يُظهر سوق عمالة البناء في درعا اليوم مزيجاً من التحديات والفرص؛ من جهة، يوفر الإقبال على الإعمار فرص عمل واسعة ويمنح الأمل للكثير من العائلات في تحسين أوضاعها، ومن جهة أخرى، تبقى التحديات الاقتصادية المرتبطة بارتفاع تكاليف المواد والأجور حاجزاً يجب تجاوزه لتحقيق استدامة حقيقية في هذا القطاع الحيوي. في ظل هذه الظروف، يبدو أن إعادة البناء في درعا ليست فقط عملية هندسية، بل هي قصة إنعاش اقتصادي واجتماعي يسعى إليها الرجال بكل ما لديهم من إرادة وكفاح.